itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

التقرير السنوي

1436 / 2015-2014 هـ

شـــريكك فـي عـــالم متغـــير

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

جـــدول
المحتـــويات

01

مقدمة

02 خطاب مجلس الإدارة للجمعية العامة

03 كلمة الرئيس التنفيذي

06 رسالة ورؤية المؤسسة

07 أهم الأرقام والحقائق عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

02

دعم تنمية التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

10 موجز عن البيئة الاقتصادية والتجارية

12 ظروف السوق السائدة

13 شريكك في عالم متغير: استمرار المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تقديم الدعم للتجارة في بيئة عمل مليئة بالتحديات

13 تقديم الحلول التجارية من أجل تنمية الدول الأعضاء

15 الإسهام في قطاع الطاقة في الدول الأعضاء

19 دعم صادرات السلع الزراعية الأساسية

22 تنمية الصيرفةالإسلامية أثناء خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء

25 توظيف حلول مبتكرة لدعم القطاع الخاص

03 زيادة الشراكات من أجل تحقيق أثر أكبر

28 توسيع دائرة شركاء المؤسسة: حشد الموارد لتمويل التجارة

28 زيادة قدرة المؤسسة على إدارة الأموال السائلة

28 تصميم وتنفيذ برامج تنمية التجارة مع الشركاء

29 مبادرة المساعدة من أجل التجارة في الدول العربية: إحراز النتائج

30 تعزيز التنمية المستدامة والشاملة من خلال الشراكات

32 التنسيق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

04 تحقيق الفاعلية التنظيمية

34 الهيكل التنظيمي، والحوكمة وإدارة المخاطر

34 التركيز الاستراتيجي للمؤسسة

34 موظفو : أهم أصول المؤسسة

34 زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات من أجل فاعلية تنظيمية أكبر

35 إدارة المخاطر

05 القوائم المالية المدققة

38 - 65

06 مـــلاحـــــق

67 ملحق 1
نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

69 ملحق 2
بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

70 ملحق 3
العمليات التجارية المعتمدة وقطاعات التمويل لعام 1436هـ

72 ملحق 4
عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمو
في عام 1436 هـ (بملايين الدولارات)

72 ملحق 5
العمليات التجارية المعتمدة مقسمة تبعا لأنواع السلع (بملايين الدولارات)

73 ملحق 6 : الجوائز

مقدمة

01

خطاب مجلس الإدارة للجمعية العامة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

معالي رئيس الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

بالإشارة إلى المادة 26(1) من بنود اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وبالانابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 1436هـ (2014-2015م) حيث يبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها والقوائم المالية المدققة للعام المنتهي في 1436/12/30 هـ (2015/10/13م).

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،

د. أحمد محمد علي

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

بسم اللّه الرحمن الرحيم

إنه ليشرفني كثيراً أن أقدم التقرير السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للعام 1436هـ (2014-2015)، كما يسرني أن أشير إلى أن المؤسسة خلال هذا العام قد بلغت آفاقا جديدة، واتسم أداؤها بالتميز، حيث وصل إجمالي العمليات المعتمدة إلى 6.05 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت السحوبات 4.55 مليار دولار أمريكي وهو ما يعد قفزة هائلة بالمقارنة بإجمالي العمليات المعتمدة والسحوبات في السنة الأولى من تشغيل المؤسسة (عام 1429هـ) التي بلغت 2،5 مليار دولار أمريكي و1،2 مليار دولار أمريكي على التوالي. كما تم حشد موارد مالية من السوق لتمويل عمليات استراتيجية (big tickets) في الدول الأعضاء حيث زادت بدرجة كبيرة من 0.9 مليار دولار أمريكي في عام 1429هـ إلى 4.2 مليار دولار أمريكي هذا العام. كما زاد إجمالي دخل المؤسسة من 28.7 مليون دولار أمريكي عام 1429هـ إلى 54.04 مليون دولار أمريكي في 1436هـ، وزاد صافي الدخل من 17.5 مليون دولار أمريكي إلى 29.12 مليون دولار أمريكي. ويعد هذا نموا بنسبة 39 % من أسهم المساهمين، حيث زادت قيمة هذه الأسهم من 613 مليون دولار أمريكي إلى 858 مليون دولار أمريكي في السنوات الثماني الماضية وهو ما يعتبر إنجازا كبيراً.

خلال الأعوام الثمانية التي تلت افتتاحها عام 1429هـ، حققت المؤسسة إنجازات ملحوظة في مجالات تمويل وتنمية التجارة، حيث بلغ الإجمالي التراكمي لعمليات تمويل التجارة 31.3 مليار دولار أمريكي، وبلغ الإجمالي التراكمي للسحوبات 22 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ الإجمالي التراكمي للموارد المالية 24.5 مليار دولار أمريكي تم حشدها من المؤسسات المالية والمصارف الشريكة.

في عام 1436، تم توقيع اتفاقيات مرابحة، ضمن اتفاقيات اطارية، مع مصر وبنجلاديش والأردن وباكستان بلغت قيمتها 3 مليار دولار أمريكي، وبلغت مدة كل منها 3 سنوات، وهو ما نتج عنه نمو عمليات التمويل المعتمدة في هذه الدول. علاوة على ذلك فقد تم توقيع اتفاقيات مضاربة اطارية مع بنك بنجلاديش والبنك المركزي لبروناي دار السلام من أجل حشد الأموال ومن ثم أصبحت إجراءات جمع هذه الأموال من هذه المؤسسات بسيطة وسريعة. ومنذ بدء تأسيسها، حافظت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على علاقة عمل وثيقة مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وقطاعاته وإداراته وذلك لتبادل الاستفادة من نقاط القوة التي يتمتع بها كل أعضاء المجموعة ولتبادل المعرفة. وقد طورت المؤسسة منتجات تمويلية جديدة خلال السنوات القليلة الماضية، ومن أبرز هذه المنتجات التمويل التجاري المهيكل والذي أثر بشكل إيجابي على حجم تمويلات التجارة مما أسهم في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.

فيما يتعلق بمجال تنمية التجارة، فقد قدّم برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) دعماً مستمراً للتمويل التجاري من خلال محاوره الستة وهي: تنمية التجارة، وتسهيل التجارة، وبناء القدرات، وتنمية المنتجات الاستراتيجية، والدمج التجاري Trade Mainstreaming، ودعم تمويل التجارة. ومن الجدير بالذكر أن مبادرة المساعدة من أجل التجارة في الدول العربية، ومنتدى تنمية التجارة، وبرنامج الجسر التجاري بين الدول العربية والإفريقية هي المشاريع الرئيسية ضمن برنامج TCPP وقد أحرزت هذه المشاريع تقدما كبيرا. علاوة على ذلك، فقد طورت المؤسسة صندوق وقف لتمويل التجارة وركزت على تجميع أموال من مصادر خارجية من أجل دعم أنشطة تنمية التجارة التي تقوم بها.

ولم تتم هذه الإنجازات سوى من خلال الدعم والإرشاد الدائمين من قبل مجلس الإدارة، الذي أريد أن أعبر لأعضائه الموقرين عن خالص شكري وتقديري. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة كي أشكر أعضاء فريق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الذين عملوا بجد وبمثابرة لتحقيق النمو المطرد للمؤسسة، وأنا واثق من أنهم سيرتقون بالمؤسسة إلى آفاق وأمجاد جديدة في المستقبل.

وتفضلوا بقبول وافر التحية،

د. وليد عبدالمحسن الوهيب
الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة*

معالي الدكتور
أحمد محمد علي

سعادة الأستاذ
عبد الرحمن راوية

سعادة الأستاذ
على حمدان أحمد

سعادة الأستاذ
برهان الدين أكتاش

سعادة المهندس
فهد بن عبد الله النويصر

معالي الدكتور
حمد بن سليمان البازعي

سعادة الأستاذ
خالد عبد الرحمن المفتاح

سعادة الأستاذ
محمد حسين مهراني

سعادة الأستاذ
موسيز كاقوا

سعادة الأستاذ
سعود بن عبد الله السياري

سعادة الأستاذ
ضياء الرحمن حاليمي

*الاسماء حسب الترتيب الابجدي باللغة الانجليزية

فريق إدارة المؤسسة

الدكتور وليد الوهيب
الرئيس التنفيذي

المهندس هاني سالم سنبل
نائب الرئيس التنفيذي

أ. أبو جالو
مدير عام العمليات
ومدير عام المخاطر بالإنابة

أ. أحمد صباغ
مدير عام الموارد البشرية
والخدمات المؤسسية

أ. محمد حافظ إمريث
مدير عام المالية
والتخطيط الاستراتيجي

أ. مهنى صبيح
مدير عام الخزانة

أ. سيد حبيب
مدير عام برنامج التعاون التجاري
وتنمية التجارة

أ. نظيم نوردالي
مدير عام إدارة تمويل الشركات
والتمويل المهيكل

أ. محمد أزاد
كبير استشاريين ومدير
المهمات الخاصة

أ. محمد السيد
مدير وحدة تطوير الاعمال

أ. مبارك الطيب الأمين
مستشار نائب الرئيس التنفيذي

نبذة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هي كيان مستقل يشكل جزءاً من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDBG، وقد أنشئت المؤسسة من أجل تنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوفير التمويل للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على تيسير التجارة البينية والدولية التي من شأنها تحقيق الهدف الأشمل بدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء. وتضم المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تقدم من خلال نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. حيث بدأت في عملها في محرم 1429هـ (يناير 2008 م). وقد أدى جمع أنشطة تمويل التجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت مظلة واحدة إلى زيادة الفاعلية في تقديم الخدمات من خلال توفير الاستجابة السريعة لحاجات العميل في بيئة عمل يوجهها السوق.

كرائدة في مجال تمويل التجارة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تمد المؤسسة خبرتها وتمويلاتها إلى الشركات والمؤسسات والحكومات في الدول الأعضاء. ويعتبر التركيز الأساسي لها هو تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC. وتتمتع المؤسسة، كعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بقدرة فريدة على الوصول للحكومات في الدول الأعضاء وهي تعمل لتسهيل حشد الموارد العامة والخاصة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بدعم التنمية الاقتصادية من خلال التجارة. كما تدعم المؤسسة التجارة في الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل للتمويلات التجارية وتوفر لهذه الدول الأدوات المناسبة لتنمية السلع الاستراتيجية المرتبطة بالتجارة من أجل مساعدتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.

رسالة المؤسسة

"تُوجد المؤسسة للقيام بدور المُحَفِّز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم"

هذا وتتفق رسالة المؤسسة مع الغرض الذي أُنشئت من أجله وفق المادة 5 من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي تنص على أن غرض المؤسسة هو:

"تنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوفير التمويل للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على تيسير التجارة البينية والدولية"

الـــرؤيـــة

"أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مصدراً معترفاً به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"

عمليات/ تعهدات جديدة

العمليات المعتمدة لعام 1436هـ:
6.05 مليار دولار أمريكي
بزيادة قدرها 16 % مقارنة بعام 1435هـ

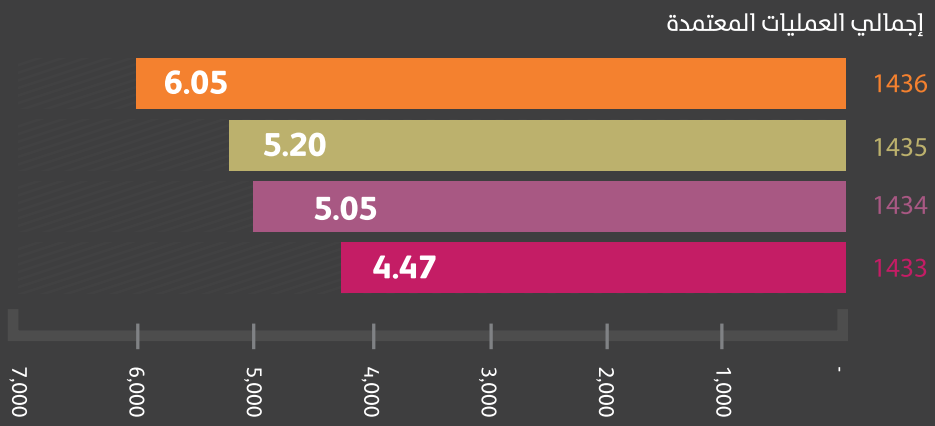

السحوبات

4.55 مليار دولار أمريكي

75 % من إجمالي العمليات المعتمدة

4.2 مليار دولار أمريكي

من بين هذه السحوبات موارد مالية تم حشدها من المؤسسات المالية

العمليات المعتمدة طبقا للقطاع (% من إجمالي التعهدات)

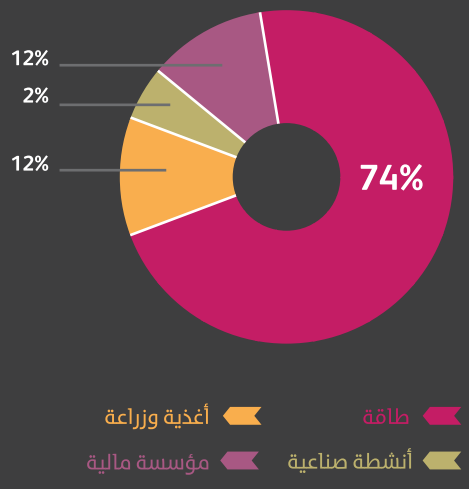

العمليات المعتمدة طبقا للمنطقة (% من إجمالي التعهدات)

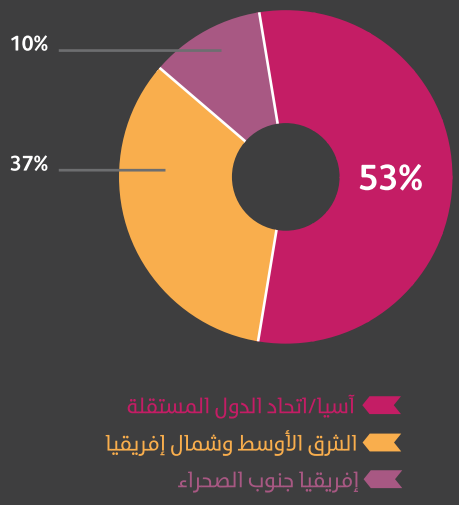

العمليات معتمدة طبقا لنوع الضمان (% من إجمالي التعهدات)

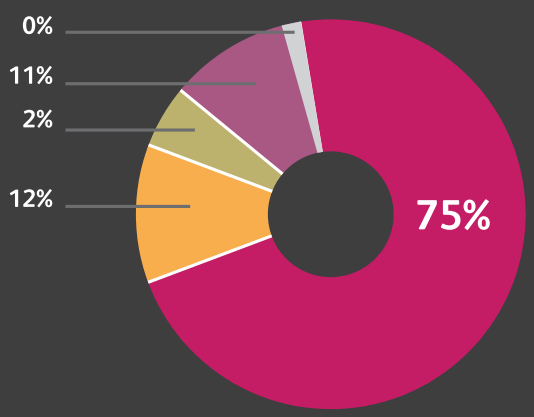

- سيادي
- مؤسسي (اعتمادا على الجدارة الائتمانية)
- ضمان بنكي
- تمويل تجاري مهيكل
- ضمان ائتماني

(العمليات المعتمدة طبقا للبلد (بملايين الدولارات لأعلى 10 دول استفادة من العمليات المعتمدة

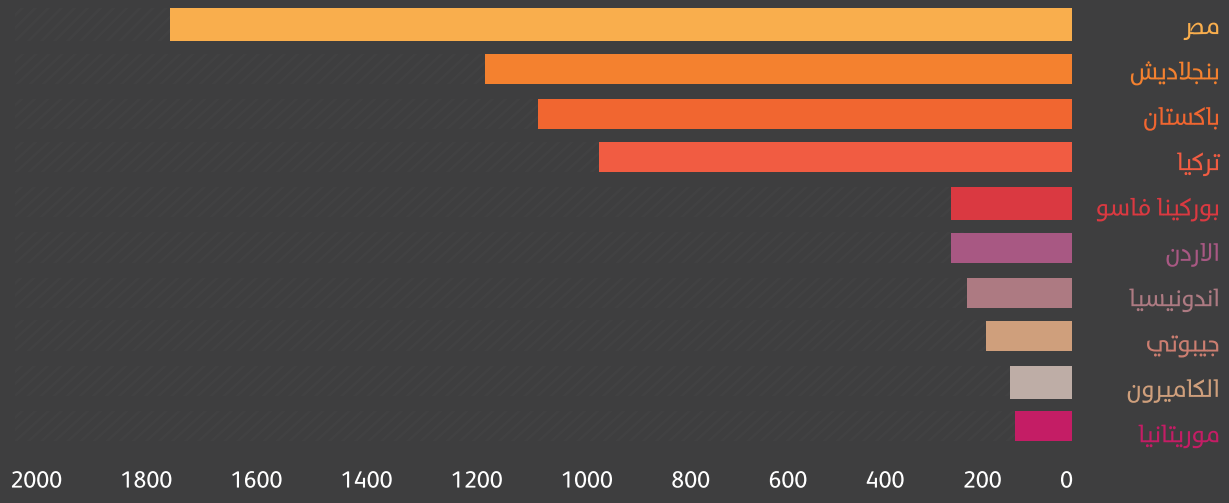

أرقـــام هـامـــــة

		1436هـ	1435هـ
1	عمليات التمويل المعتمدة (بمليارات الدولارات)	6.05	5.20
2	السحوبات (بمليارات الدولارات)	4.55	2.83
3	إجمالي حقوق الأعضاء	862	827
4	الأموال التي تم حشدها (بمليارات الدولارات)	4.2	3.57
5	إجمالي الدخل	54	45.4
6	معدل التكاليف إلى الدخل	% 45.4	% 46.2
7	صافي الربح	29.12	27.22
8	العائد على الملكية (سنويا)	% 3.4	% 3.3

(بملايين الدولارات)

02

دعم تنمية التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

لمحة عن التجارة والاقتصاد العالميين

بالنسبة للعام 2015، فمن المتوقع أن يهبط النمو العالمي إلى 3،1 بالمائة بعدما كان 3،4 بالمائة في عام 2014. على الرغم من ذلك وطبقا لصندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يزيد هذا المعدل إلى 3،6 بالمائة في 2016. كما يتوقع أن يتحسن نمو الاقتصادات المتقدمة بشكل طفيف في 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط، وأن يتعافى الاقتصاد في الولايات المتحدة التي يتوقع أن يزداد معدل النمو بها بنهاية العام إلى 2،6 بالمائة بدلا من 2،4 بالمائة في عام 2014. لكن على الرغم من هذه الزيادة فلن تستطيع الولايات المتحدة الوصول إلى معدلات ما قبل الأزمة العالمية (شكل 1).

لايزال التعافي الاقتصادي في أوروبا بسيطا وهشا، فمن المتوقع أن تسجل منطقة اليورو معدل نمو يبلغ 1،5 بالمائة في 2015 و 1،6 بالمائة في 2016 وهو ما يشكل زيادة طفيفة عن المعدل البالغ 0،9 بالمائة في عام 2014. ويأتي هذا التعافي الطفيف بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض أسعار الفائدة بالإضافة إلى خفض قيمة اليورو والذي ساعد على تحسين تنافسية الصادرات الأوروبية.

شكل 1: معدل النمو في 2015 و2016 (بالنسبة المئوية)

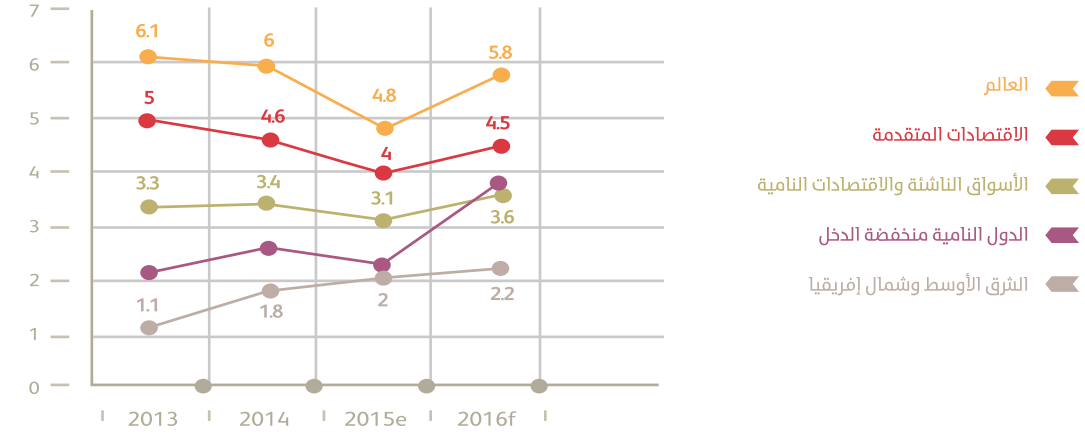

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2015) - e: تقديري (أرقام 2015) - f: متوقع (أرقام 2016)

أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية فحتى مع تحقيق معدل نمو أعلى من الدول المتقدمة، فمن المتوقع أن يتباطأ هذا المعدل للسنة الخامسة على التوالي بسبب "هبوط أسعار السلع، وانخفاض تدفق رؤوس الأموال للأسواق الناشئة، والضغط الواقع على عملات هذه الدول، وعدم الثبات المتزايد في سوق المال[1] ". ويقدر النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية بـ4 بالمائة في عام 2015 بعدما كان 4،6 بالمائة في عام 2014 ومن المتوقع أن يعود هذا المعدل للزيادة في 2016 ليصل إلى 4،5 بالمائة. ويمكن أن يعزى هبوط معدل النمو في عام 2015 إلى الأداء الاقتصادي السيء نسبيا لبعض الدول النامية والناشئة الكبرى مثل الصين والبرازيل وروسيا (شكل 2).

[1] صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2015

شكل 2: تغير معدل النمو في الدول المتقدمة والناشئة (بالنسبة المئوية)

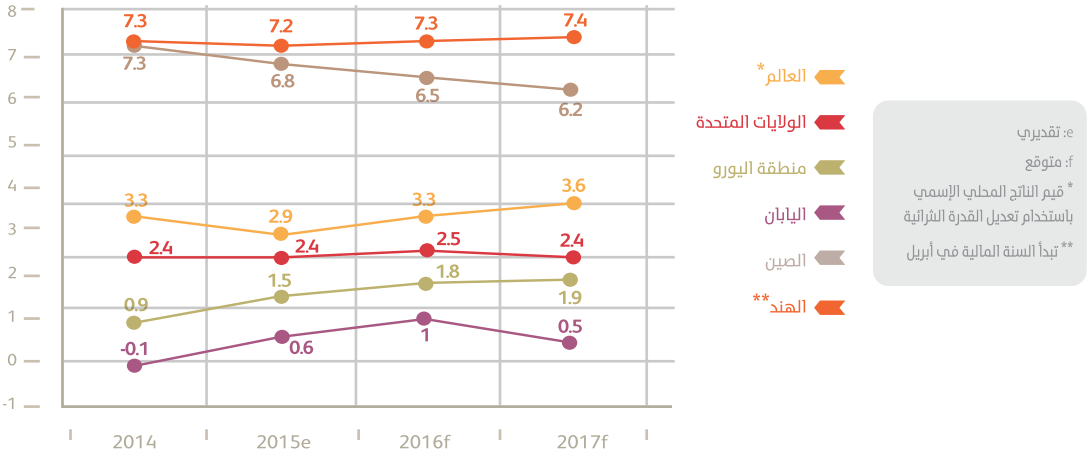

المصدر: قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نوفمبر 2015

من المتوقع هبوط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل طفيف في عام 2015 بحيث يصل إلى 2،3 بالمائة مقارنة بـ 2،6 بالمائة في عام 2014، قبل أن يتحسن بشكل كبير ليصل إلى 3،8 بالمائة في عام 2016 طبقا لصندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تباطؤ معدل النمو إلى حد ما في الدول المنتجة للنفط بينما سيدعم ذلك تعافي الدول المستوردة في المنطقة والتي من المتوقع أن يزداد معدل نموها إلى 3،9 بالمائة في عام 2015 و4،1 بالمائة في عام 2016. كما أنه من المتوقع أن تستفيد هذه الدول من تعافي الاقتصاد المتنامي في أوروبا.

أما فيما يتعلق بالنمو في التجارة العالمية والتي تقدر قيمتها ب 18،422 مليار دولار أمريكي في عام 2014، فقد استمر هذا النمو في التباطؤ في أوائل عام 2015 وذلك بعد 3 سنوات من الزيادة المحدودة. فقد كانت الزيادة في حجم تجارة البضائع متواضعة منذ 2012، حيث وصلت إلى 2،5 بالمائة فقط في عام 2014 وعام 2013، بينما كانت 2،2 بالمائة في عام 2012. ومن الجدير بالذكر أن صادرات الاقتصادات النامية والناشئة قد زادت بمعدل أكبر من الدول المتقدمة في عام 2014 حيث بلغت 3،1 بالمائة للدول النامية والناشئة مقارنة بـ 2 بالمائة للدول المتقدمة (شكل 3). من ناحية أخرى، فقد زادت واردات الدول النامية والناشئة بمعدل أبطأ عن الدول المتقدمة فبلغت 1،8 بالمائة للأولى مقارنة بـ 2،9 بالمائة للثانية.

شكل 3: النمو التجاري بين عامي 2013 و2016 (بالنسبة المئوية)

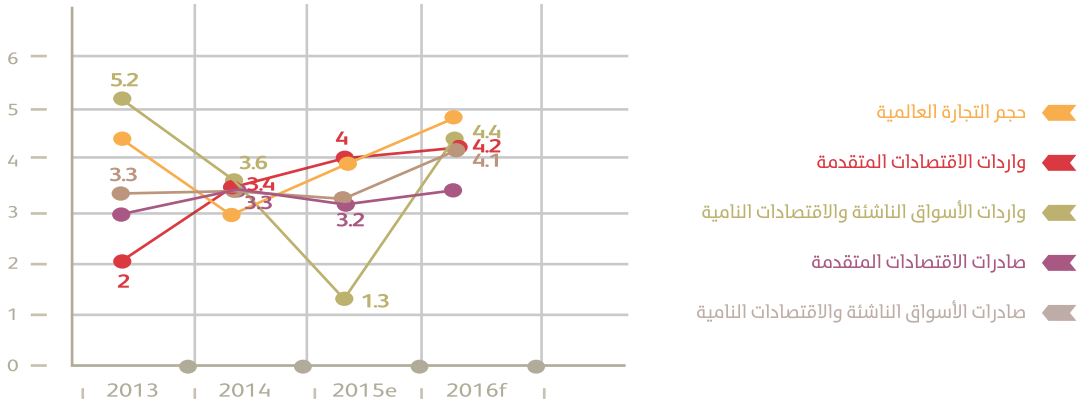

المصدر: صندوق النقد الدولي (2015)، منظمة التجارة العالمية (2015)

[2] تقرير التجارة العالمية، *2015* – منظمة التجارة العالمية

الأداء التجاري والاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي

في عام 2014، انخفض حجم التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي انخفاضا طفيفا بنسبة 0،52 %. من ناحية أخرى، فقد ازداد إجمالي قيمة التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة في عام 2014 بنسبة 3،37 بالمائة (من 776،13 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 802،25 مليون دولار أمريكي في عام 2014)، وقد انعكست هذه الزيادة في نصيب التجارة بين الدول الأعضاء من إجمالي التجارة البينية التي قامت بها هذه الدول، فقد زاد هذا النصيب من 18،64 بالمائة في عام 2013 إلى 19،33 بالمائة في عام 2014، أي بزيادة قدرها 3،71 المائة وهو ما يعني تحقيق نسبة العشرين بالمائة تقريبا والتي وضعتها منظمة التعاون الإسلامي كهدف في برنامجها العشري (شكل 4).

شكل 4: نمو التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2005 و2014 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

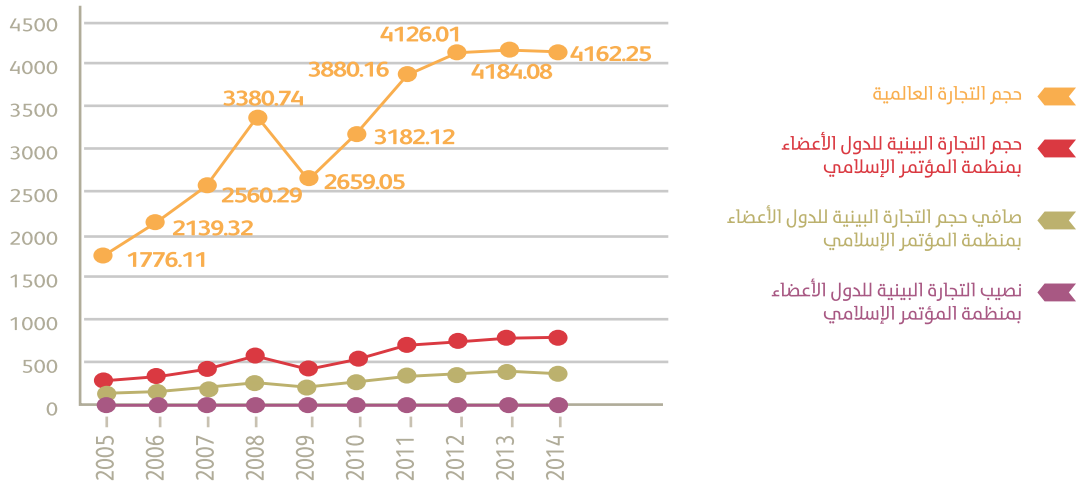

المصدر: البيانات الوطنية، الكتاب السنوي لاحصاءات وجهة التجارة العالمية (DOTS) – صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015 وبرنامج الحل العالمي للتجارة المتكاملة (WITS)، أكتوبر 2015

أما بالنسبة للصادرات بين دول منظمة التعاون الإسلامي، فعلى الرغم من النمو القوي لهذه الصادرات بنسبة 182 بالمائة بين عامي 2005 و2014، فإن نسبتها إلى صادرات العالم سجلت انخفاضا ضئيلا في عام 2014 مقارنة بعام 2013، حيث انخفضت من 379،15 مليار دولار أمريكي إلى 378،91 مليار دولار أمريكي في هذه الفترة. وقد شكّلت صادرات الدول الخمس الأعلى تصديرا في منظمة التعاون الإسلامي وهي السعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وتركيا نسبة 54 % من اجمالي صادرات الدول الأعضاء في عام 2014. أما فيما يتعلق بالواردات بين دول المنظمة، فقد زادت من 396،98 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 423،34 مليار دولار أمريكي في عام 2014، مما يعني نموا قدره 6،64 بالمائة. وقد شكّلت واردات دول المنظمة الخمس الأعلى استيرادا (وهي تركيا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وإندونيسيا والسعودية) نسبة 57 % من اجمالي واردات دول المنظمة في عام 2014.

ظروف السوق السائدة

كان عام 1436هـ (2015-2014م) عاما مليئا بالتحديات بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد أثرت التقلبات السياسية وانخفاض أسعار السلع (بما في ذلك الانخفاض الحاد في أسعار النفط) على عدد من الدول الأعضاء، وعلى الرغم من صعوبات بيئة العمل إلا أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قامت بالتوسع في حلول الدعم التجاري استجابة منها لاحتياجات الدول الأعضاء، ويبدو ذلك من خلال عمليات تمويل التجارة التي وصلت قيمتها إلى 6،047 مليون دولار أمريكي في العام 1436هـ وهو ما يمثل زيادة مقدارها 16 بالمائة مقارنة بالعام الماضي.

هبوط أسعار السلع والعملات

إن الهبوط الحاد في أسعار النفط له أثر متزايد على الاقتصاد العالمي. ولا تزال الفوائد التي حصدتها الدول المستوردة للنفط محدودة إلى الآن على الرغم من أن الظروف الحالية تسهم في تخفيض إجمالي تكلفة الطاقة. أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فإن انخفاض الأسعار يؤثر على النشاط الاقتصادي ويلقي بأعباء متزايدة على الموقف المالي لهذه الدول وأسعار العملات والتضخم المالي.

وقد بدأ الهبوط الحاد في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، ومن المتوقع أن تستمر الأسعار تحت معدلاتها في عام 2013 خلال العقد القادم. فبعد أزمة عام 2008 عادت أسعار النفط لتتراوح بين 90 و120 دولار أمريكيا للبرميل خلال ثلاث سنوات ونصف، إلا أنها هبطت في منتصف عام 2014 بسبب زيادة العرض وانخفاض الطلب في الدول الناشئة. وفي ديسمبر من عام 2015، هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال الأعوام الست الماضية وبلغت 36 دولار أمريكي للبرميل.

وعلاوة على الطلب العالمي الضعيف (بما في ذلك الصين)، فقد أثر هذا الموقف على أسعار السلع غير النفطية، ومنها على سبيل التحديد الغاز الطبيعي، والأسمدة، والأغذية (الغاز الطبيعي مادة خام أساسية لإنتاج الأسمدة). فقد انخفضت أسعار الأسمدة بما يزيد على 40 بالمائة مقارنة بأسعارها في عام 2011 حين كانت في ذروتها. وبعد إنخفاض أسعار الغاز الطبيعي فيما بعد عام 2005 في الولايات المتحدة (بسبب ازدهار الغاز الصخري)، فقد بدأت الكثير من شركات الأسمدة في الانتقال بمصانعها إلى الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى، يواجه عدد من الدول الأعضاء مخاطر متنامية متعلقة بتخفيض قيمة عملاتها وسط تشديد متزايد للوائح المالية وتدفق متوسط لرؤوس الأموال. إن إعلان التسهيل الكمي من جانب البنك المركزي الأوروبي في يناير من عام 2015، واستمرار إجراءات التسهيل النقدي في اليابان، وزيادة معدل الفائدة في الولايات المتحدة، كل ذلك مرتبط بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بشكل عام وتقلبات سوق المال. ومن الجدير بالذكر أن أكبر انخفاض لأسعار العملات كان في الدول النامية وذلك بالتزامن مع تدهور توقعات النمو خاصة بالنسبة للدول المعتمدة في صادراتها على السلع.

استمرار المؤسسة الدولية الإسلامية تمويل التجارة في تقديم الدعم للتجارة في بيئة عمل مليئة بالتحديات

التجارة من أجل تنمية الدول الأعضاء

سجلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عاما جديدا من الأداء القياسي في **1436**هـ، حيث قامت بتوسيع جهودها لدعم التجارة في الدول الأعضاء. كما ذكرنا سابقاً، فقد واجهت الكثير من الدول الأعضاء تحديات كبيرة، ولم تتوقف جهود المؤسسة عند المحافظة على مستوى دعم التجارة الذي تقدمه للدول الأعضاء بل تخطت ذلك لتزيد من هذا الدعم وهو ما ينعكس في زيادة العمليات التجارية المعتمدة بنسبة **16** بالمائة في هذا العام.

وقد استطاعت المؤسسة القيام بتقوية مركزها في دول آسيا-اتحاد الدول المستقلة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما وسعت من تواجدها في إفريقيا وأمريكا الجنوبية. كما أن جهود المؤسسة في تأمين الطاقة ودعم القطاع الزراعي، والإسهام في القطاع الخاص ساعدت في جعل العام **1436**هـ عاما ناجحا آخر للمؤسسة التي دعمت تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء من خلال دعم التجارة.

ويوضح الجدول التالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة مقسمة تبعا للمنطقة الجغرافية.

جدول 1 – عمليات التمويل المعتمدة من قبل المؤسسة مقسمة تبعا للمنطقة (بملايين الدولارات)

المنطقة	1435هـ فعلي	%	1436هـ فعلي	%
آسيا/ اتحاد الدول المستقلة	2,464	47	3,229	53
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2,291	44	2,228	37
إفريقيا جنوب الصحراء	448	9	590	10
إجمالي العمليات المعتمدة	**5,204**	**100**	**6,047**	**100**

أما فيما يتعلق بأنواع الضمانات ضمن محفظة الأعمال الخاصة بالمؤسسة، فإن عملياتها القائمة على الضمانات السيادية لا تزال تشكل جانبا كبيراً من محفظة الأعمال حيث تمثل 75 بالمائة من إجمالي هذه المحفظة، وهو ما يعد استمرار لما كان الحال عليه في الأعوام الماضية، ويمكن أن يعزى هذا إلى العمليات السيادية الكبيرة التي تقوم بها المؤسسة لتمويل قطاعات الطاقة والزراعة الأساسية والتي تخضع بصفة رئيسية لاتفاقيات اطارية لاستراتيجية الشراكة القُطرية (MCPS) المبرمة مع الدول الأعضاء، ويتسق هذا مع أولويات التنمية الاقتصادية لهذه الدول. ويوضح الجدول التالي محفظة أعمال المؤسسة مقسمة طبقا لنوع الضمان.

جدول 2 - عمليات التمويل المعتمدة من قبل المؤسسة مقسمة تبعا لنوع الضمانات (بملايين الدولارات)

نوع الضمان	1435هـ فعلي	%	1436هـ فعلي	%
سيادي	3,788	73	4,531	75
ضمان بنكي	399	8	724	12
مؤسسي	262	5	125	2
تمويل تجاري مهيكل	720	14	644	11
ضمان الائتمان	35	1	23	0
الإجمالي	**5,204**	**100**	**6,047**	**100**

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من محفظة أعمال المؤسسة بما يبلغ 2،228 مليار دولار. تعمل المؤسسة في 12 دولة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن ثم فهي واحدة من أنشط المؤسسات التنموية في هذه المنطقة وقد تم الاحتفاء بها كأفضل مؤسسة إسلامية لتمويل التجارة في المنطقة لعام 2015 بواسطة مجلة التمويل والمصارف العالمية Global Banking and Finance Review Magazine.

إن الدول في هذه المنطقة تجري العديد من المحاولات لإيجاد نموذج تنموي مستدام يمكنها من تلبية الطموحات الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها اليافعة سريعة النمو.

ومن أجل الوصول إلى النمو الشامل، اختارت المؤسسة أن تركز جهودها على تأمين الطاقة في المنطقة مع توفير ظروف وشروط جيدة، فمن خلال الحلول المصممة خصيصاً لاقتصادات كبيرة مثل مصر وأخرى صغيرة مثل جزر القمر وجيبوتي، استطاعت المؤسسة دعم التنمية الاقتصادية في المنطقة.
وتخطط المؤسسة لفتح مكاتب لها في دبي والرباط.

أمريكا الجنوبية

ومن ناحية أخرى، فقد أعادت المؤسسة في عام 1436هـ تأكيد التزامها تجاه سورينام (الدولة العضو الوحيدة من قارة أمريكا الجنوبية) بعملية أخرى دعماً لتحسين الحصول على الطاقة.

إفريقيا جنوب الصحراء

من محفظة أعمال المؤسسة خصص لأفريقيا جنوب الصحراء، وهي منطقة سريعة النمو، حيث أنها خلال السنوات العشر الماضية أحرزت تقدما ملحوظا وأظهرت نموا اقتصاديا واجتماعيا غير مسبوق.

إن النمو الديموغرافي، وتوافر الموارد، ورأس المال البشري، والإمكانات المتعلقة بالطاقة والزراعة، ووجود طبقة وسطى ناشئة، وسوق محلية حقيقية كل هذا ساعد على خلق فرص جديدة في المنطقة. على الرغم من هذا، لا يزال هناك تحديات لابد من التغلب عليها قبل أن تحول أفريقيا جنوب الصحراء القدرات الموجودة لديها إلى نمو مستدام وعادل من أجل شعوبها. وإسهاما منها في الجهود المبذولة من أجل مواجهة هذه التحديات، فقد استمرت المؤسسة في إعطاء أولوية لهذه المنطقة في استراتيجيتها، ومن ثم عملت في مجالين رئيسيين: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، وتنمية الزراعة وتأمين الطاقة. وقد تم الاحتفاء بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كـ"أفضل مؤسسة تمويل مهيكل في أفريقيا" بواسطة مجلة The EMEA finance.

وللمؤسسة مكتب واحد في داكار يدعم تواجدها في المنطقة.

دول آسيا واتحاد الدول المستقلة

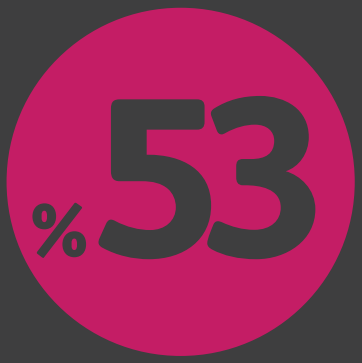

من محفظة أعمال المؤسسة خصص لعمليات تمويل في دول آسيا واتحاد الدول المستقلة، وبشكل أساسي لقطاعي الطاقة والزراعة.

وتعتبر المنطقة هامة للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي، ويخلق هذا فرصا جديدة لكنه يتسبب في تحديات غير مسبوقة متعلقة بتخفيض قيمة العملات وأمور أخرى.

قامت المؤسسة في عام 1436 بتوفير الدعم لتأمين الطاقة وتنمية صادرات القمح في عدة دول إلى جانب توسيع نطاق أعمال هذين المجالين ضمن القطاع الخاص.

وقد لاقت خطط المؤسسة في المنطقة دفعة كبيرة مع افتتاح مكاتب للمؤسسة في إسطنبول وجاكرتا ودكا من أجل تقوية تواجدها وحيث أن المؤسسة معروفة في المنطقة منذ عدة أعوام بفضل العمليات العديدة التي قامت بها وقد فازت بصفقة العام من قبل مجلة تمويل التجارة Trade Finance ومجلة Trade and Forfeiting Magazine Review. ويأتي هذا نتيجة لتنفيذ عمليات تمويل مبتكرة ومصممة خصيصا لدول المنطقة.

الإسهام في قطاع الطاقة في الدول الأعضاء

إن تأمين الطاقة بشكل مستدام هو دافع أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن خدمات الطاقة لها آثار عديدة على الانتاجية والصحة والتعليم والأمن الغذائي، إلى غير ذلك. وطبقا للتقديرات، فهناك 3 مليار شخص حول العالم لم تصلهم شبكات الكهرباء وأكثر من 95 بالمائة من هذا العدد في أفريقيا جنوب الصحراء أو دول آسيا النامية و84 بالمائة منه في مناطق ريفية. ويعد نقص البنية التحتية والطاقة أسبابا رئيسية لتدني الأداء في هذه الدول.

إن تأمين الوصول للطاقة أمر أساسي من أجل الكشف عن القدرات الكامنة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بشكل أسرع. من ثم فإن المؤسسة تعتبر قطاع الطاقة من الركائز الأساسية لاستراتيجية العمل التي تتبعها في الدول الأعضاء. وبهذا، تستمر المؤسسة كشريك تاريخي يوفر التمويلات لتأمين زيت الوقود من أجل ضمان ثبات توليد الكهرباء ووصولها لعدد كبير من السكان المحرومين منها (أنظر شكل التالي).

شكل 5: التمويلات الموجهة من المؤسسة لقطاع الطاقة

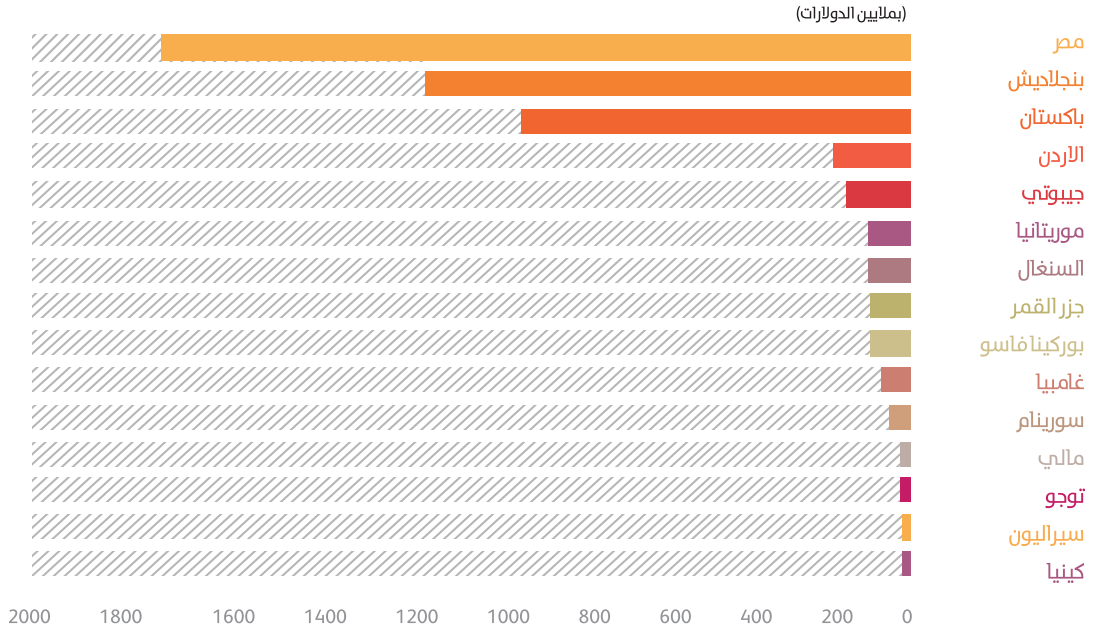

وتتسم التمويلات الموجهة من المؤسسة لقطاع الطاقة بالتالي:

- طبقا لبيانات العام 1436هـ، يمثل تمويل منتجات الطاقة 74 بالمائة من إجمالي العمليات المعتمدة، 34 بالمائة من هذه النسبة لتمويل النفط الخام، و40 بالمائة منها لتمويل المنتجات النفطية.
- أغلب التمويلات المتعلقة بقطاع الطاقة موجهة لدول في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثم دول إفريقيا جنوب الصحراء.
- ثبتت المؤسسة مستوى تمويل هذا القطاع على الرغم من انخفاض أسعار النفط، ومن ثم فإن تمويل سلع الطاقة كان له أثر أكبر عما في العام الماضي حيث تم تأمين كميات أكبر من الطاقة بنفس قيمة التمويلات. وعرفانا بهذا، فقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره عن جزر القمر إلى الفوائد الاقتصادية الناتجة عن تمويل المؤسسة للطاقة في هذا البلد.

وفيما يلي لمحات موجزة عن دعم المؤسسة لقطاع الطاقة في بعض الدول الأعضاء:

دعم المؤسسة لقطاع الطاقة:

مصر (الهيئة المصرية العامة للبترول)

مربع 1

7.8

مليار دولار امريكي قيمة الاستثمارات

تعتبر مصر المنتج الأكبر للنفط داخل قارة أفريقيا بعد دول أوبك وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي الجاف في القارة. كما تلعب مصر دورا أساسيا في نقل وشحن النفط من الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة.

كما تعد مصر المستهلك الأكبر للنفط والغاز الطبيعي في إفريقيا، حيث تستهلك 20 بالمائة من البترول وأنواع الوقود السائل الأخرى، و40 بالمائة من الغاز الطبيعي الجاف. ويعد قطاع النفط والغاز قطاعا حيويا للاقتصاد المصري، حيث يمثل النفط الخام والمنتجات النفطية 47 بالمائة من صادرات مصر، ومن ثم فإن هذه السلع مولد أساسي للعملة الأجنبية التي تحتاجها البلاد بشدة، علاوة على ذلك فإن 72 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عامي 2013/2014 كان في مجال النفط والغاز (ما قيمته 7،8 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات).

أما فيما يتعلق بالواردات، فإن النفط الخام ومنتجاته مثل 22 بالمائة من إجمالي الواردات وسجل بذلك نموا قدره 9،3 بالمائة هذا العام (أي حوالي مليار دولار أمريكي إضافية) مقارنة بالعام الماضي. وقد لعبت المؤسسة دورا هاما في دعم جانب كبير من هذا النمو من خلال زيادة تمويلها لواردات النفط والغاز في مصر بنسبة كبيرة تبلغ 83،4 بالمائة وهو ما يعني زيادة التمويل من 955 مليون دولار أمريكي في عام 1435هـ (2014م) إلى 1،7 مليار دولار أمريكي في عام 1436هـ (2015م).

خلال مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري والذي انعقد في منتصف مارس 2015، وقعت المؤسسة اتفاقية بـ3 مليار دولار أمريكي مع الحكومة المصرية، حيث من المتوقع أن تحشد المؤسسة التمويلات من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والهدف من الاتفاقية الإسهام في تأمين الطاقة بمصر من خلال تغطية جانب من احتياجاتها من البترول والمنتجات البترولية على وجه التحديد. وقد تم تنفيذ أول عملية ضمن هذه الاتفاقية بقيمة 1،115 مليار دولار أمريكي خلال هذا العام.

إن التمويل الذي وفرته المؤسسة وبلغ 13 بالمائة من واردات مصر الهيدروكربونية قد ساعد الحكومة في خفض الضغط على احتياطياتها من العملة الأجنبية وأبرز قوة المؤسسة في جمع مبالغ كبيرة من السوق العالمية والإقليمية في هذه الظروف الصعبة.

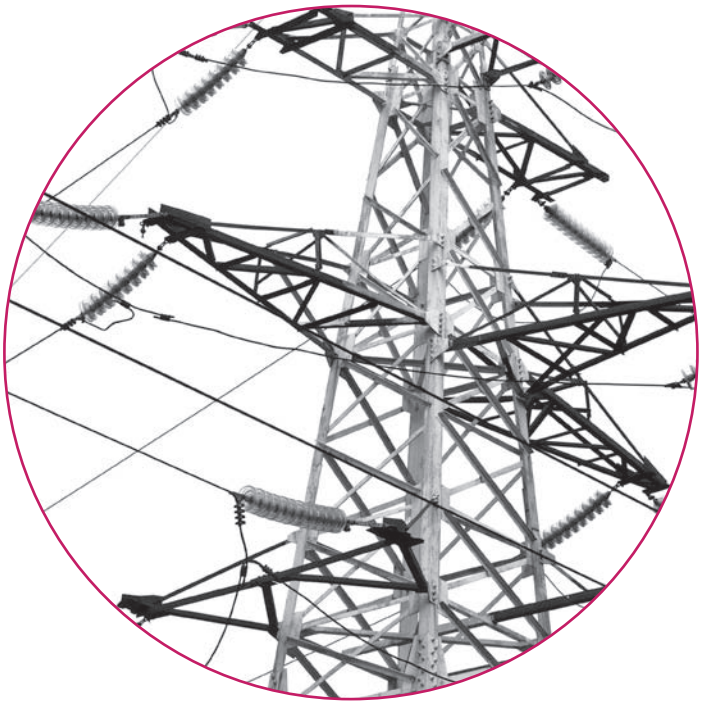

1.0

مليار دولار امريكي من أجل دعم الدولة
في مواجهتها لنقص الكهرباء

يزيد عدد السكان في باكستان عن 200 مليون نسمة، وتحتل باكستان المرتبة رقم 70 كأكبر اقتصاد مصدر في العالم. وفي عام 2015، قامت باكستان بتصدير ما قيمته 21،9 مليار دولار أمريكي بينما كانت وارداتها بقيمة 37 مليار دولار أمريكي وهو ما نتج عنه ميزان تجاري سالب قدره 15،1 مليار دولار أمريكي. وقد تصدرت المفروشات والخيوط القطنية والأرز صادرات باكستان.

وتستورد باكستان كل احتياجاتها من النفط الخام والمنتجات المكررة، ولديها 6 مصانع تعمل على تكرير النفط المستورد وذلك بسعة تكريرية إجمالية قدرها 186،000 برميل في اليوم.

إلا أن باكستان تواجه نقصا حادا في الكهرباء حيث أن مولدات الطاقة لا يتوفر لها ما يكفي من زيت الوقود على الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية، ويعزى هذا النقص إلى عدم متابعة هبوط احتياطات النفط بدقة، وتعطل مصانع التكرير، وتأخر واردات النفط أثناء الشحن، ونقص البنية التحتية، إلا أن السبب الرئيسي وراء أزمة الطاقة هو أعباء الديون الدورية (بين المؤسسات) والتي أصابت كامل قطاع الطاقة في البلاد.

وقد وقعت المؤسسة اتفاقية إطارية مع حكومة باكستان في عام 2014 من أجل تأمين تمويل قدره 500 مليون دولار أمريكي وتم زيادة هذا المبلغ إلى مليار دولار أمريكي في عام 2015 من أجل دعم الدولة في مواجهتها لنقص الكهرباء. ومتلقي التمويل هو شركة محاصة بين الحكومة الباكستانية وإمارة أبو ظبي، تأسست كشركة عامة محدودة عام 1974. وتحتفظ باكستان بـ60 بالمائة من أسهم الشركة بينما تملك إمارة أبو ظبي 40 بالمائة منها من خلال شركة أبو ظبي للاستثمارات البترولية.

180
مليون دولار أمريكي

مولت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في عام 2015، واردات حكومة جيبوتي من المنتجات البترولية.

مولت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في عام 2015، واردات حكومة جيبوتي من المنتجات البترولية كاملة، وبلغ الإجمالي التراكمي لهذه التمويلات 180 مليون دولار أمريكي. وقد عززت هذه الصفقة استقرار الطاقة في جيبوتي، كما ساعدت الدولة على خفض تكاليف الواردات إلى حد كبير بفضل زيادة التنافسية وكذلك خفض تكلفة الاقتراض.

وقد كانت الدولة تواجه حالة خاصة فيما يتعلق بواردات الطاقة، فقد أدى الحجم الصغير نسبيا لسوق الطاقة في جيبوتي إلى صعوبة التفاوض للحصول على أفضل أسعار ممكنة. وأسهم تدخل المؤسسة في الحصول على رد فعل إيجابي لتخطي جميع هذه التحديات. كما قامت المؤسسة بأخذ مشورة جميع أصحاب المصلحة من حكومة وشركة البترول المملوكة للدولة (SIHD) والموزعين والبنك المركزي، كما قامت عقب ذلك بتصميم حلول تمويلية تتماشى مع دورة المنتجات النفطية في جيبوتي وتدفقاتها المالية. وفي نفس الوقت، تحققت المؤسسة من تطبيق المعايير الدولية للمشتريات. وعلاوة على ذلك، أوصت المؤسسة بإجراء عملية مناقصة مشتركة مع إثيوبيا للاستفادة من اقتصاد أكبر حجما.

وقد مكن هذا التمويل حكومة جيبوتي من تحقيق تأثير كبير وإيجابي على الاقتصاد الكلي للبلاد. حيث مثّل هذا التمويل أكثر من 4% (ما يعادل 18 مليون دولار أمريكي) من موازنة الحكومة لعام 2015، مما يسمح بزيادة الاستثمارات في أنشطة تعزِّز النماء داخل البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من خلال تأمين احتياجات جيبوتي من المنتجات النفطية، فإن المؤسسة أسهمت بشكل مباشر في الرخاء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية حيث وفرت الوقود اللازم للطهي في المنازل ووقود للنقل والمواصلات وتوليد الطاقة الكهربائية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت شركة البترول المملوكة للدولة(SIHD) واحدة من أكبر الشركات في جيبوتي بحجم دوران أموال يبلغ ما يقرب من 200 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى خلق العديد من فرص العمل وإيرادات إضافية للحكومة.

دعم صادرات السلع الزراعية الأساسية

استمرت جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في القطاع الزراعي من أجل تغطية نطاق واسع من السلع، مما ساعد في خلق فرص عمل، وتحسين الانتاجية، وتخفيض الفقر، ودعم الأمن الغذائي. في عام 1436هـ، بلغت العمليات المعتمدة لهذا القطاع 733 مليون دولار أمريكي، ومن ثم فهو ثاني أكبر قطاع من حيث تخصيص التمويلات بعد قطاع الطاقة، فخلال هذا العام اعتمدت المؤسسة 16 عملية تمويل لصالح ثماني من الدول الأعضاء.

شكل 6: الدول الخمس الأكثر انتفاعاً من تمويلات المؤسسة للقطاع الزراعي

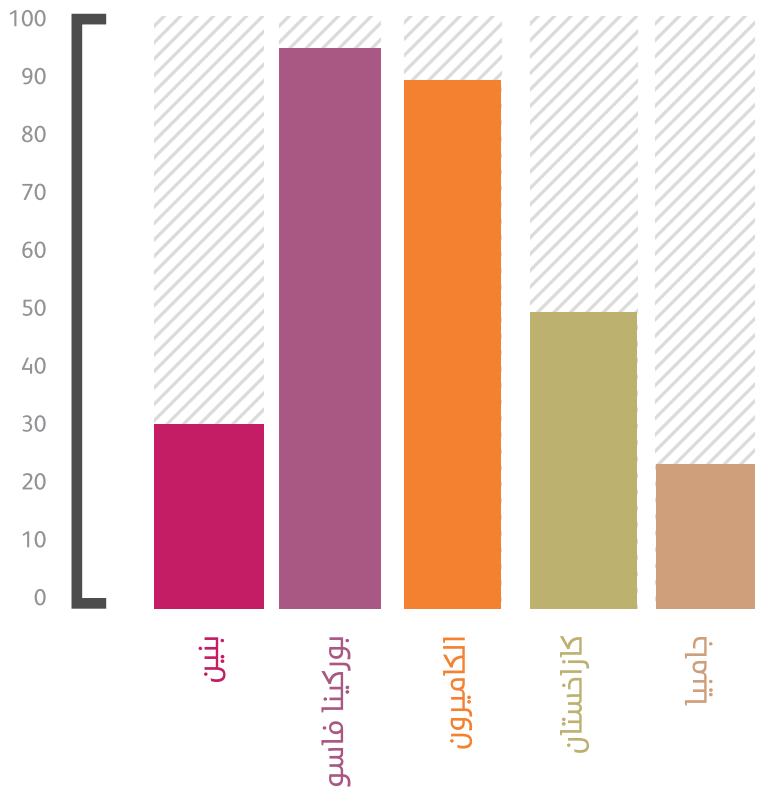

وتتسم تمويلات المؤسسة في القطاع الزراعي بالخصائص الأساسية التالية:

- أغلب التمويلات موجهة نحو دعم صادرات السلع الأساسية مثل القطن والفول السوداني، كما تم منح التمويلات لصادرات القمح (لصالح كازاخستان بشكل أساسي)
- لإفريقيا النصيب الأكبر من تمويلات هذا القطاع، حيث أن أكبر المنتفعين من التمويلات لقطاع الزراعة هم بوركينا فاسو، والكاميرون، وغامبيا.

غرب إفريقيا

646

مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل في قطاع القطن قدمتها المؤسسة منذ تأسيسها في عام 2008.

تأتي منطقة غرب إفريقيا في المرتبة السادسة بين مناطق إنتاج القطن في العالم، حيث تزايد إسهام هذه المنطقة حتى وصل إنتاجها آفاقا جديدة في الفترة 2015-2014. على وجه التحديد، فقد ازداد انتاج دول غرب إفريقيا الفرانكفونية بنسبة 10 بالمائة، حيث بلغ 2،04 مليون طن متري، مع حدوث نمو في إنتاج مالي وساحل العاج وبنين عادله هبوط ضئيل في إنتاج بوركينا فاسو.

بعد ثلاثة أعوام متتالية من تباطؤ الإنتاج، ازداد انتاج القطن في مالي بنسبة بلغت 25 بالمائة حيث وصل إنتاجها إلى 552،000 طن متري بفضل موسم الأمطار الجيد وزيادة رقعة الأرض المزروعة. كما أصبحت دولة ساحل العاج في المرتبة الثالثة في انتاج القطن بالمنطقة وبذلك حلت محل بنين بعدما زادت انتاجها بنسبة 11 بالمائة، حيث وصل الانتاج 450،000 طن متري بفضل زيادة رقعة الأرض المزروعة. وعلى الرغم من تزايد إنتاج القطن في بنين والذي ارتفع بنسبة 18 بالمائة حتى وصل إلى 360،000 طن متري، إلا أن هذا الإنتاج لا يزال يواجه مشكلات في سلسلة القيمة الخاصة به والتي تؤدي إلى إنتاج الأنسجة القطنية بكميات تقل عن المتوقع. احتفظت بوركينا فاسو بمرتبتها في المنطقة كأكبر منتج للقطن حيث بلغ إنتاجها 680،000 طن متري. ومن المتوقع استمرار نمو إنتاج منطقة غرب إفريقيا الإجمالي خلال الموسم القادم 2016-2015.

ويعد القطن منتجا أساسيا في إفريقيا جنوب الصحراء، وتقتصر زراعة القطن تقريبا على صغار المزارعين باستثناء عدد قليل للغاية من المزارع الكبيرة. ويعتبر القطن محصولا أساسيا لتوفير النقد للمزارعين، وهو يتطلب 6 أشهر منذ زراعته وحتى حصاده، ومن ثم يستخدم المزارعون بعض المدخلات الزراعية (أسمدة ومبيدات) التي توفرها لهم المؤسسة في الفترة المتبقية من العام لزراعة ما يكفيهم من الطعام.

ويلعب القطن دورا أساسيا في ضمان تأمين الغذاء في المناطق الريفية، وهو من الصادرات الهامة ومن المجالات المولدة للربح بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء. ومن ثم يعتبر إنتاج القطن آداة واعدة لتخفيف الفقر.

بناء على ما سبق، وضعت المؤسسة منذ تأسيسها دعم زراعة القطن كأحد المجالات الاستراتيجية للعمل وذلك من خلال تمويل توريد المدخلات الزراعية وبشراء القطن مباشرة من المزارعين والجمعيات التعاونية لكي يتم معالجته وغزله قبل تصديره. ومن ثم فخلال السنوات الماضية قامت المؤسسة بترسيخ دورها كلاعب أساسي في قطاع القطن بالدول الأعضاء. وقد اعتمدت المؤسسة عمليات لتمويل قطاع القطن في بوركينا فاسو والكاميرون وساحل العاج ومالي وبنين.

لهذا، وعلى الرغم من تقلب الظروف العالمية مع هبوط أسواق السلع، فقد استطاعت المؤسسة تحقيق واحد من أهدافها الاستراتيجية في إفريقيا جنوب الصحراء وأصبحت الممول الرائد في قطاع القطن بتمويلات بلغت 646 مليون دولار أمريكي قدمتها منذ تأسيسها في عام 2008.

تجربة التمويل في الكاميرون

شـــهادة

الكامـــيـرون

السيد/ أبدو نامبا
المدير العام، شركة سودكوتون Sodecoton

بدأت المؤسسة في دعم القطاع الزراعي في جمهورية الكاميرون في عام 2011 عندما اعتمدت عملية تمويل ضمن برنامج الحكومة لدعم الأسمدة لقطاع القطن. ومنذ عام 2011، نجحت المؤسسة في توفير التمويلات لحكومة الكاميرون من أجل توفير المدخلات الزراعية للمزارعين من خلال الجمعيات التعاونية وشركة القطن الوطنية. وعلى الرغم من أن تمويل هذا القطاع بدأ بدعم شراء المدخلات، إلا أنه توسع في 2015 ليغطي دورة إنتاج القطن بأكملها بداية من الحصول على المدخلات الزراعية وحتى معالجة بذرة القطن وانتهاء بتصدير غزل القطن.

كنتيجة مباشرة لهذا التعاون مع حكومة الكاميرون، فقد استطاعت البلاد زيادة انتاجها السنوي بشكل كبير ومن ثم زيادة صادراتها القطنية من عام 2011. على سبيل المثال، فقد ارتفع إجمالي صادرات القطن من 160000 طن في موسم 2010/2011 إلى 239،500 طن في 2013/2014 مع توقع زيادة هذه الصادرات إلى 260،000 طن في 2015/2016، وهو ما أكده المدير العام لشركة القطن الوطنية، سودكوتون Sodecoton، السيد أبدو نامبا.

علاوة على أهمية القطن بالنسبة لما يزيد على 300،000 مزارع في جاروا وماروا بالشمال، فإن استراتيجية التسعير ذات المستويين والتي تم تبنيها في تمويل عام 2015 ضمنت حصول المزارعين على تمويل بتكلفة تنافسية لشراء مدخلاتهم الزراعية (الأسمدة والمبيدات، إلخ) بينما جذبت هذه الاستراتيجية الأطراف المشاركين في التمويل في الوقت نفسه، مما مكن المؤسسة من حشد موارد كافية من التمويل للبلاد.

كازاخستان

80%

زيادة في محصول القمح من انتاج الحبوب السنوي

كازاخستان هي أكبر دولة غير ساحلية من حيث المساحة وهي تاسع أكبر دولة في العالم، وتحتل الزراعة نطاقا صغيرا من اقتصاد كازاخستان، حيث تسهم بما يقل عن 10 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بينما يعمل بها 20 بالمائة من القوة العاملة، في الوقت ذاته فإن أكثر من 70 بالمائة من أراضي كازاخستان مستخدمة في زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات.

ويعد القمح أكبر محاصيل كازخستان حيث يتم تصديره وتحتل البلاد المرتبة السادسة بين كبار منتجي القمح في العالم، ويلي القمح محاصيل القطن والبنجر ودوّار الشمس والكتان والأرز. وقد ازداد محصول القمح الذي يمثل ما يزيد على 80 بالمائة من انتاج الحبوب السنوي في البلاد ليصل إلى 14 مليون طن، وتعد هذه زيادة بنسبة 8 بالمائة مقارنة بعام 2014، وهي أكبر زيادة حدثت منذ زيادة المحصول في عام 2011، وهو ما يعكس تحسن الإنتاج بسبب الظروف المناخية الجيدة.

في عام 1436، عززت المؤسسة من علاقتها بشركة AIC، واحدة من الشركات الزراعية الخاصة الرائدة في كازاخستان وذلك من خلال تعزيز قدراتها على تصدير القمح الذي يذهب غالبيته إلى الدول الأعضاء (75 بالمائة منه في المتوسط). ويسهم هذا في تعزيز جهود الحكومة الرامية إلى تنمية القطاعات غير النفطية.

وقد تم تصميم هذه العملية للاستفادة من ميزات التشريع الفريد للحبوب في كازاخستان والذي تم إصداره عام 2001 ومن خلاله تم تقديم نظام إيصالات التخزين بمخازن الحبوب.

تنمية الصيرفة الإسلامية من خلال خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء

من أجل الوصول إلى عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، قامت المؤسسة بتقديم تمويل المرابحة للمؤسسات المالية المحلية والبنوك التجارية، والذي يمتد بدوره لتمويل هذه الشركات. ولا يسهم تمويل المرابحة في توفير الأموال التي تحتاجها هذه الشركات بشكل ملح فحسب، وإنما يساعد على تنمية المصارف الإسلامية حيث يتم تقديم أدوات التمويل الإسلامي للبنوك الشريكة، وفيما يلي لمحات موجزة عن دعم المؤسسة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

دعم المؤسسة لبنك التصدير والاستيراد التركي

مربع 6

Turk Eximbank

في عام 1436هـ، أتمت المؤسسة عملية تمويل جماعي بارزة بمبلغ 350 مليون دولار أمريكي للصادرات لصالح بنك التصدير والاستيراد التركي Turk Eximbank، وقد تم استخدام هذه العملية لدعم سوق الصادرات التركي عن طرق توفير تمويل يدعم مستفيدين صناع ومصدرين من تركيا.

وبنك التصدير والاستيراد التركي Turk Eximbank مملوك للدولة، وهو أداة تحفيز الصادرات الرئيسية ضمن استراتيجية الصادرات المستدامة التركية. ولأن البنك هو وكالة ائتمان الصادرات الرسمية، فقد فوض بدعم التجارة الأجنبية والمقاولين/ المستثمرين الأتراك العاملين بالخارج. والهدف الأساسي للبنك هو تنمية صادرات تركيا من خلال تنويع البضائع والخدمات المصدرة بواسطة زيادة نصيب المصدرين الأتراك في التجارة الدولية، وإيجاد أسواق جديدة للسلع والخدمات المصدرة التقليدية وغير التقليدية، وتزويد المصدرين والمقاولين بالخارج بالدعم لتعزيز قدرتهم على المنافسة ولضمان بيئة خالية من المخاطر في الأسواق الدولية. وكوسيلة لدعم تنمية الصادرات، يقدم البنك خدمات مالية متخصصة من خلال مجموعة متنوعة من برامج الائتمان والتأمين والضمان.

إن أغلب الدول المتقدمة لديها وكالة لائتمان الصادرات مثل بنك التصدير والاستيراد التركي من أجل تنمية صادراتها. وعادة ما يكون نظام تمويل الصادرات جهدا مشتركا بين الوكالة من ناحية، حيث توفر برامج التأمين والضمان لتسهيل التصدير (بدلا من الائتمان المباشر)، والبنوك التجارية من ناحية أخرى والتي تكون مسؤولة عن تمويل عمليات التصدير. إلا أن بنك التصدير والاستيراد التركي مختلف حيث أنه من الوكالات القليلة في العالم والتي تعمل بأنشطة التمويل المباشر بالإضافة إلى تقديم خطط الضمان والتأمين.

وصممت المؤسسة صفقة التمويل التي قدمتها للبنك من أجل الإسهام في تنمية قطاع الصادرات التركي وقد حصدت هذه الصفقة جائزة من مجلة تمويل التجارة Trade Finance Magazine التي احتفت بها كصفقة العام.

مربع 7

تجربة المؤسسة مع تمويل بأسلوب المرابحة على مرحلتين في إفريقيا جنوب الصحراء

144

مليون دولار أمريكي لتمويل المرابحة ذي المرحلتين في إفريقيا جنوب الصحراء

يزيد تعداد السكان في إفريقيا عن مليار نسمة ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد بحلول عام 2050. وتتعرض القارة وأسواقها لتغييرات كبيرة. فقد تمتعت بمعدلات نمو مرتفعة مؤخرا – بزيادة قدرها 5 بالمائة تقريبا كل عام - وهو ما يزيد على معدلات نمو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أن هذا النمو ليس كافيا للقضاء على الفقر حيث يعيش ثلث السكان الأفقر في العالم في إفريقيا وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. ولدى القارة احتياجات مالية ملحة وهي معرضة للمخاطر الناتجة عن الوضع الاقتصادي العالمي.

ومن أجل مواجهة التحديات الأساسية التي تتعرض لها إفريقيا، فلابد لها من زيادة النمو مع جعله شاملا ومستداما. ويلعب القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق هذين الهدفين، كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعد أدوات هامة للوصول إلى الرخاء الاقتصادي ونمو إجمالي الناتج المحلي بشكل مستدام. وعلى الرغم من أهميتها في تعزيز الناتج الاقتصادي، إلا أن ظروف السوق والبيئات التنظيمية غير داعمة على الدوام لنمو هذه الشركات، حيث لا تزال تعاني من عدم توفر ما يكفي من التمويلات والخدمات البنكية الأخرى.

لهذا، فمن الأدوار الهامة للمؤسسة دعم قطاع البنوك من أجل تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا. ولتحقيق هذا تستخدم المؤسسة تمويل بأسلوب المرابحة على مرحلتين ومن ثم الوصول إلى المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية من خلال تقديم خط تمويلي لها (المرحلة الأولى) بهدف قيام هذه المؤسسات بتوفير التمويلات للشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة (المرحلة الثانية). بعبارة أخرى فإن المؤسسات المالية المختارة تعمل كوسيط بالنسبة للمؤسسة يمكنها من الوصول للشركات الصغيرة والمتوسطة.

في عام 1436هـ، اعتمدت المؤسسة ما إجماليه 144 مليون دولار أمريكي لتمويل المرابحة ذي المرحلتين في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يشكل 25 بالمائة من إجمالي العمليات المعتمدة في المنطقة و20 بالمائة من عمليات تمويل المرابحة ذي المرحلتين والتي اعتمدتها المؤسسة خلال العام.

وتقدم المؤسسة حاليا تمويل المرابحة لثماني مؤسسات مالية وسيطة في خمس دول هي نيجيريا وساحل العاج وموزمبيق وبوركينا فاسو وتوجو وتخطط لتوفير المزيد من التمويلات للدول الأعضاء.

بالإضافة للجهود المبذولة لزيادة محفظة أعمال المؤسسة فيما يتعلق بأسلوب تمويل المرابحة على مرحلتين في إفريقيا جنوب الصحراء، فإن المؤسسة تتطلع إلى التعاون مع شركاء استراتيجيين جدد وكيانات أخرى تابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل خلق المزيد من الوعي وتنمية التمويل الإسلامي في المنطقة.

توظيف حلول مبتكرة لدعم القطاع الخاص

يعتبر التمويل التجاري المهيكل آلية آمنة يتم من خلالها تقديم التمويلات خارج النماذج التقليدية للتمويلات قصيرة المدى والتي تدرج ضمن قوائم الميزانيات العمومية، ففي معاملات التمويل التجاري المهيكل النموذجية، يقوم البنك الممول بعزل (تطويق الموارد من خلال الرهن أو الملكية) أصول معينة (عادة ما تكون سلعا) لها تدفقات نقدية يمكن التنبؤ بها عن أصول أخرى تابعة للطرف الملتزم ويستخدمها من أجل تخفيف المخاطر المتعددة المتعلقة بهذه المعاملة. وبالمقارنة بالحلول التمويلية العادية التي تعتمد على قوائم الميزانيات العمومية، فإن التمويل المهيكل يخفض الخسارة المتوقعة من خلال تقليل الخسائر الناجمة عن التعثر وذلك بسبب ارتفاع معدل الاسترداد بفضل طبيعة معاملات التمويل المهيكل المدعومة بالأصول. ومن الأدوات المستخدمة في التمويل المهيكل تمويل الواردات وتمويل ما قبل التصدير والتمويل بضمان المخزون. ومن المزايا الأساسية للتمويل التجاري المهيكل أنه يسمح بالوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين ومن ثم يسهم في زيادة فرص الحصول على التمويل وهو أحد الأهداف الهامة للمؤسسة.

ومن خلال التمويل التجاري المهيكل يمكن للمؤسسة توفير التمويلات لمؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وبهذا يمكننا القول إن التمويل المهيكل حل جيد لجميع الأطراف فهو يسمح للمؤسسة بأداء مهمتها مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر ضمن محفظة أعمالها.

وبنهاية عام 1436هـ، شكلت معاملات التمويل التجاري المهيكل 11 بالمائة من محفظة أعمال المؤسسة.

ديماڤاز DIMAGAZ

ديماڤاز هي شركة خاصة تمتلكها عائلة الجيراري بالمغرب، وتعمل الشركة في الاستيراد والتخزين وتعبئة وتخزين الغاز. وقد تم تأسيس ديماڤاز في عام 1972 وهي تركز جهودها التسويقية على تنمية شبكة التوزيع الخاصة بالبيوتان في المناطق الأقل تنمية في المغرب. وخلال فترة قدرها ثلاث سنوات (2009-2012)، تمكنت الشركة من مضاعفة عدد الموزعين في البلاد مما جعلها واحدة من أهم شركات الغاز النفطي المسال في المغرب.

وقد وقعت المؤسسة اتفاقية تمويل بالمرابحة مع ديماڤاز قيمتها 50 مليون دولار أمريكي حيث تم تكريس هذه الاتفاقية لواردات الغاز النفطي المسال وهي سلعة مدعومة وحيوية للغاية لتوفير الطاقة في المناطق الريفيةوالصحراوية.

ويتميز الهيكل التمويلي الخاص بهذه الصفقة بأنه يستخدم المبالغ المستحقة من صندوق الدعم الحكومي المغربي (حيث يمثل الدعم الفرق بين السعر العالمي للغاز النفطي المسال وسعر البيوتان المحلي).

وتعتبر هذه الصفقة اتفاقية ثلاثية الأطراف حيث تم توقيعها بين المؤسسة وديماڤاز وصندوق الدعم الحكومي، كما تم توقيع اتفاقية إدارة التمويل مع متلقي التمويل والبنك المحلي من أجل إدارة التحويلات المستلمة من صندوق الدعم الحكومي.

مربع 9

تـركـيـا

80%

قيمة تمويل المؤسسة تقريبا من واردات القطن لصالح شركة كاليك

تركيا واحدة من الدول النشيطة في محفظة أعمال المؤسسة، فقد قامت المؤسسة بتمويل 63 عملية لتركيا بإجمالي 2،5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 1429هـ إلى 1436هـ. وتتسم التمويلات التي تقدمها المؤسسة لتركيا بالتنوع من حيث عدد متلقي التمويل والقطاعات.

وتشهد السوق التركية طلبا متزايدا على حلول التمويل المطابقة للشريعة، وتشغل المؤسسة مركزا جيدا في مجال تلبية هذا الطلب وذلك من خلال عدة منتجات مثل التمويل التجاري المهيكل. وقد بلغت عمليات تمويل التجارة المعتمدة من قبل المؤسسة لصالح تركيا 935 مليون دولار أمريكي خلال هذا العام، بينما كانت 445 مليون دولار أمريكي عام 1435هـ.

ويجتذب التمويل التجاري المهيكل المطابق للشريعة الكثير من الشركات التركية حيث أنها تشتمل على هيكل للمعاملات يمكن تصميمه بما يتوافق مع احتياجات العملاء.

وقد دعمت المؤسسة فرص التبادل بين الدول الأعضاء من خلال فتح أسواق جديدة لعملائها معتمدة على قيمة علامتها التجارية. فقد يسرت المؤسسة ومولت التجارة بين شركة كاليك للأقطان Calik Cotton (شركة تركية تعمل في تجارة القطن) والموردين الأفارقة، كما مولت المؤسسة 80 بالمائة تقريبا من واردات القطن لصالح شركة كاليك Calik من تركمانستان ومن ثم فقد عززت جهود المؤسسة في التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

03

زيادة الشراكات من أجل تحقيق أثر أكبر

توسيع دائرة شركاء المؤسسة: حشد الموارد لتمويل التجارة

في عام 1436هـ، أثبتت الشراكات مرة أخرى أنها من العوامل الأساسية الداعمة لقدرة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تنمية أعمالها المتعلقة بتمويل التجارة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وكان أحد التحديات الأساسية التي واجهت المؤسسة هو القيام بالاعتماد على الطرق المثلى للموازنة بين المخاطر وتوسيع محفظة أعمال المؤسسة في ظل بيئة العمل الحالية. إلا أن المؤسسة استطاعت توسيع دائرة شراكائها من المؤسسات والبنوك الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تشتمل هذه الدائرة الآن على شبكة واسعة تضم أكثر من 70 شريكا فاعلا من جميع أنحاء العالم. وقد لعبت الشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والصناديق التابعة له دورا هاما في قيام المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتوفير الكثير من التمويلات المشتركة الناجحة خلال عام 1436هـ.

ومن خلال هذه الدائرة الواسعة من الشركاء، استطاعت المؤسسة جمع 4،179 مليون دولار أمريكي لـ25 عملية تمويل جماعي لصالح 15 دولة من الدول الأعضاء، وهو ما يمثل 68% من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته المؤسسة عام 1436هـ.

وانطلاقا من هذه القاعدة القوية، ستقوم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالاستمرار في توسيع دائرتها من خلال تدعيم شراكتها مع شركائها الحاليين، خاصة الشركاء الاستراتيجيين القدامى، مع تأسيس شراكات إضافية لتلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة للعملاء في الأعوام القادمة. وتنبع أهمية هذه الشراكات من أهميتها في توفير حِزم التمويل للدول الأعضاء بأحجام تزيد عن مليار دولار أمريكي لكل حِزمة، حيث تتطلب هذه الحِزَمْ الكبيرة الاعتماد على منهجية قوية لتأسيس شراكات استراتيجية من جانب المؤسسة.

زيادة قدرة المؤسسة على إدارة الأموال السائلة

في عام 1436هـ، استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تقوية بنيتها الأساسية الداخلية وقدرتها على إدارة الأموال السائلة من أجل توليد مصادر إضافية للربح.

واستمر البنك الإسلامي للتنمية في لعب دور الشريك الأساسي للمؤسسة في استثمار الأموال السائلة الخاصة بها. فمن خلال البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات العديدة التابعة له، قامت المؤسسة بمعاملات استثمارية نتج عنها محفظة أعمال تتسم بالتنوع والجودة وتشتمل على توظيف الأموال مع البنوك وإصدار صكوك لشركات وجهات سيادية واتفاقات مرابحة لصالح البنوك.

علاوة على ذلك ومن أجل تلبية المستوى المتزايد والمتوقع من السحوبات في الاعوام القادمة، فقد وقعت المؤسسة 6 اتفاقات وكالة، ومن المتوقع أن تسهم هذه الاتفاقات في تقوية وتنويع مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسة. كما قامت المؤسسة بدراسة وتقييم احتياجاتها المستقبلية المتعلقة بأنظمة المعلومات الخاصة بالخزانة والموارد البشرية من أجل تحديد الفجوات والبنية الأساسية المثلى التي ستحتاجها من أجل القيام بأنشطتها بشكل فعال.

لقد تنامت تحديات واحتياجات تنمية التجارة في الدول الأعضاء مع الوقت وأصبحت أكثر تعقيدا بالنظر إلى ما شهدته هذه الدول من نمو وتنمية اقتصاديين. ومن الممكن تلبية هذه الاحتياجات ومواجهة التحديات من خلال جمع موارد وخبرات متعددة. وقد ركزت المؤسسة في العام 1436هـ على تنمية الشراكات وتعبئة الموارد من أجل جمع الموارد الفنية والمالية من شركاء التنمية والدول الأعضاء وتطوير برامج تنمية تجارية شاملة وإقليمية أو ذات سمة محددة.

وفي إطار المهام الموكلة إليها والمتعلقة بتنمية التجارة والتعاون التجاري بين الدول الأعضاء، فقد ركزت المؤسسة جهودها بشكل مبدئي على توفير الدعم الفني التجاري ضمن أربع خطوط أعمال: تنمية التجارة، وتسهيل التجارة، وتنمية السلع الاستراتيجية، وأنشطة بناء القدرات المتعلقة بالتجارة. ويقدم الجزء التالي وصفا موجزا عن المبادرات الرائدة التي تقوم بها المؤسسة في مجالي التعاون والتنمية التجاريين:

مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية: تحقيق النتائج

قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) بإطلاق برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS "Aid for Trade for Arab States") عام 2013 م بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة العمل الدولية (ILO) ومركز التجارة الدولية (ITC) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). وتم تمويل برنامج الـ AfTIAS من قبل سبع جهات مانحة وهي: المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة السويد وجمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الإسلامي للتنمية (IDB) والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

ويعتبر برنامج الـAfTIAS جزء من المبادرة العالمية للمساعدة من أجل التجارة حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز التجارة في الدول العربية من خلال دعم القدرة التنافسية للمنشئات وتسهيل التجارة. وبصفة أدق يهدف برنامج الـAfTIAS إلى :

- تعزيز التنافسية الإقليمية من خلال الإصلاحات التجارية
- تقوية تكامل سلسلة القيمة والعرض التجاري
- تقوية قدرات المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية على تعزيز التكامل التجاري

وبصفته جهاز مساعدة فنية لتنمية التجارة بين الدول العربية، جلب برنامج الـAfTIAS في فترة وجيزة من الزمن اهتمام شركاء ومانحين في التنمية إلى جانب دعم الدول العربية المستهدفة. وقد تجلى لبرنامج الـAfTIAS إمكانيات كبيرة في مجال التعاون التجاري وتسهيل التجارة وبناء القدرات وزيادة التدفقات التجارية للسلع والخدمات تعزيزاً للتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

ومن بين المشاريع الهامة التي استفادت من موارد برنامج الـ AfTIAS، نذكر ما يلي:

- دعم جامعة الدول العربية في تنمية التكامل التجاري الإقليمي من خلال دعم قدرات إدارة التكامل الاقتصادي والشؤون الاقتصادية بالجامعة. (ينفذ المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP).

- تحسين أداء ممرات التجارة والنقل بين كل من السودان ومصر، ومصر والمملكة العربية السعودية، والأردن والمملكة العربية السعودية، من خلال تعزيز الإجراءات الجمركية والمعدات ومراكز الحدود (ينفذ المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP).

- تحسين التنافسية الإقليمية من خلال معالجة الإجراءات الغير تعريفية في مصر والأردن والمغرب والسعودية وفلسطين وتونس والسودان. ويحدد إجراءات ملموسة على المستويات الدولية والإقليمية لإزالة القيود الغير تعريفية. (ينفذ المشروع مركز التجارة الدولية ITC).

- دعم انضمام السودان وجزر القمر لمنظمة التجارة العالمية (WTO) من خلال توفير الدعم الفني وبناء القدرات في مجال السياسات التجارية والمؤسسية والقانونية المتعلقة بالإصلاح التجاري (ينفذ المشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD).

- تعزيز مهارات العمالة في قطاعات معينة من الصادرات في مصر من خلال تطبيق أدوات تدريبية تهدف إلى التوفيق بين احتياجات سوق العمل ومهارات الباحثين عن وظائف في قطاعي صناعة الأغذية والأخشاب والأثاث (ينفذ المشروع منظمة العمل الدولية ILO)

- تقوية مؤسسات دعم التجارة في الجزائر ومصر والكويت ولبنان وعمان والسعودية. (ينفذ المشروع مركز التجارة الدولية ITC).

- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي لمساعدتهم في النفاذ إلى الأسواق الأجنبية. (ينفذ المشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO).

- تأهيل وتوظيف الشباب في مجال التجارة في جمهورية مصر العربية من خلال تدريب الخريجين الجدد وإعدادهم للوظائف المناسبة في الصناعات التصديرية (ينفذ المشروع مركز تدريب التجارة الخارجيةFTTC، مصر).

تعزيز التنمية المستدامة والشاملة من خلال الشراكات

منتدى تنمية التجارة

استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في العمل مع الدول الأعضاء بهدف إطلاق عدة مبادرات مشتركة لتنمية التجارة. ويعد منتدى تنمية التجارة أحد برامج تنمية الشراكة والتي تقوم بها المؤسسة في الدول الأعضاء. والبرنامج منصة شراكة تجمع بين القطاعين العام والخاص ، وتهدف إلى جمع صناع سياسات التجارة وسيدات ورجال الأعمال معا كي يجدوا حلولا للتحديات المشتركة التي تواجهها الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

برنامج الجسر التجاري بين الدول العربية والإفريقية

يعد برنامج الجسر التجاري بين الدول العربية والإفريقية مبادرة أخرى للمؤسسة لتنمية الشراكة، وقد صمم بالتشاور مع بعض الشركاء الإقليميين وهم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وأعضاء مجموعة التنسيق العربي، وبرنامج الصادرات السعودي. وقد أطلق البرنامج في عام 1436هـ لتنمية التجارة الإقليمية وهو يهدف إلى دعم التبادل التجاري بين الإقليمين العربي والإفريقي. ويدعم البرنامج جهود تنسيق الأعمال والمعارض الدولية وبعض أنشطة بناء القدرات. وقد دعم البرنامج معرضين دوليين انعقدا في مصر والأردن، كما رعت المؤسسة مشاركة رجال الأعمال الأفارقة في الحدثين مما مكن الشركات الإفريقية من تنمية شراكات عمل مع نظيراتها المصرية والأردنية.

البرنامج التنفيذي لخارطة طريق تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وفقا للقرارات ذات الصلة والتي تم اتخاذها في الجلسة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد نظمت المؤسسة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة الاجتماع السابع للمجموعة الاستشارية لتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الثاني والثالث من شهر مارس 2015 في الدار البيضاء بالمغرب. وكان الهدف الأساسي للاجتماع مراجعة التقرير التقييمي الخاص بتطبيق البرنامج التنفيذي. كما ناقش الاجتماع أدوار مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ خطة العمل العشرية الخاصة بالمنظمة للفترة 2016-2025 وآفاق العمل المستقبلية.

ورشة عمل إقليمية حول خفض تكاليف التجارة من أجل نمو مستدام وشامل

في إطار التحضير للاستعراض العالمي الخامس لبرنامج المساعدة من أجل التجارة، نظمت المؤسسة ورشة عمل إقليمية في عمان بالأردن خلال الفترة 23-21 أبريل 2015 بمشاركة الدول الأعضاء الناطقة باللغة العربية، ومنظمات دولية وإقليمية لمناقشة خبرات واحتياجات الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بخفض تكاليف التجارة والآثار المرتبطة بها، وخلال الورشة قام المشاركون بتقديم عروض حول طريقة التعامل مع مشكلات دخول الأسواق، وإزالة العقبات التجارية المتصلة بالتدابير غير الجمركية، وتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية واستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات في المعاملات التجارية، وبرامج تسهيل التجارة الإقليمية، وبرامج وسياسات تسهيل التجارة الحكومية.

تعاون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع غرفة التجارة الدولية

كرست غرفة التجارة الدولية مقالة من سبع صفحات عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وهو ما يعد شهادة منها على الدور الهام الذي تلعبه المؤسسة. وقد تم نشر هذه المقالة في التقرير السنوي الرئيسي للغرفة بعنوان "Rethinking Trade، 2015"، ويشير هذا إلى بداية تعاون قوي بين المؤسسة وغرفة التجارة الدولية في السنوات القادمة بما فيه نفع الدول الأعضاء والتجارة الدولية ككل.

شراكة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع منظمة التجارة العالمية

شهادة

د. مارك أوبوين
المستشار، المسؤول عن التمويل والتجارة
منظمة التجارة العالمية

تشير الدراسات والاستبيانات الحديثة إلى أن الحصول على التمويلات التجارية هو التحدي الأساسي الذي يواجه الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في سعيها لدخول السوق العالمي، حيث يتساوى هذا التحدي مع التأخيرات والمعيقات المتعلقة بعبور الحدود. إن عدم القدرة على الحصول على تمويل تجاري يعد من العقبات الأساسية غير الجمركية والتي تعوق التجارة خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. وتقدر الفجوة التمويلية في إفريقيا بـ 120 مليار دولار أمريكي، و700 مليار دولار أمريكي في الدول النامية بآسيا طبقا للاستبيانات. كما أظهرت الدراسات أن أكثر من نصف طلبات التمويل التجاري التي تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة تقابل بالرفض، بينما معدل الرفض بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات أقل من 10 بالمائة. وخلال السنوات الماضية، استهدفت منظمة التجارة العالمية وشركاؤها في التنمية، ومن أبرزهم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مواجهة هذا التحدي.

لقد تم تأسيس شبكة من برامج تسهيل تمويل التجارة في بنوك التنمية متعددة الأطراف، وتشتمل هذه الشبكة على مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الافريقي للتنمية، والبنك الأمريكي للتنمية، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية/المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حيث تقدم هذه المؤسسات مجتمعة تمويلات تقدر بـ 30 مليار دولار أمريكي في شكل معاملات تجارية (صغيرة) في الدول الأكثر فقرا.

كما يمتد التعاون فيما بينها إلى مجالات بناء القدرات، معلومات السوق، والحوار مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بتمويل التجارة.

على الرغم مما تقدم، فمع وجود فجوة عالمية تقدر بحوالي 800 مليار إلى تريليون دولار أمريكي، فهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، وقد أشير إلى هذا في أجندة "التمويل من أجل التنمية" بعد عام 2015، وبمناسبة مؤتمر أديس أبابا في يوليو 2015، حيث ركز المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، روبرتو أزيفيدو، على هذا الموضوع في كلمته، وأشار إلى إطلاق مبادرة جديدة من جانب المنظمة وشركائها في التنمية.

لقد تعاونت منظمة التجارة العالمية لسنوات مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وفريقها عالي الكفاءة في مجال تمويل التجارة، كما شهدت المنظمة التقدم الملحوظ الذي أحرزته المؤسسة في ترسيخ أقدامها في بعض أكثر الأسواق صعوبة في العالم. وبالتعاون مع شركائها المحليين، قدمت المؤسسة ما يزيد على 30 مليار دولار أمريكي من المعاملات التجارية، وهي تطمح إلى تحقيق المزيد، كما ترغب في التعاون مع كيانات أخرى متعددة الأطراف ضمن مبادرة تمويل التجارة، وهو ما فعلته المؤسسة بالفعل في سياق المساعدة من أجل التجارة. دعونا نتطلع إلى تعاون مثمر ومشترك بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2016 وبينهما وبين المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف.

التنسيق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

مشاركة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مبادرة التعاون في كافة المجالات (Deep Dive)

تعد هذه المبادرة برنامجا آخر من برامج الشراكة العالمية التي تعمل عليها المؤسسة ضمن إطار عمل الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتهدف المبادرة إلى مواجهة تحديات التنمية الشائعة لدى الدول الأعضاء من خلال إطلاق برامج ومشاريع مشتركة. وضمن إطار عمل هذه المبادرة، تلعب المؤسسة دور الريادة في مجال تيسير النقل والتجارة. وهناك تعاون وثيق يهدف إلى تحديث إجراءات مراقبة الحدود، وتنسيق لوائح الجمارك والإجراءات ذات الصلة من أجل تيسير النقل والتجارة بشكل أكبر وتخفيض الوقت المستهلك لعبور الحدود. إن الهدف الأساسي من الجهود المشتركة المبذولة في هذه المبادرة هو الإسهام في التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال مواجهة تحديات تيسير التجارة على المستويين القومي والإقليمي.

التحضير للبرنامج الخاص بآسيا الوسطى

وبالمثل تقوم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون عن كثب مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل التحضير للبرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى وهو برنامج تنمية اقتصادية إقليمي يركز على تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري.

نشر النسخة العربية من كتيب عن مرشد تنفيذ تيسير التجارة

قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) برعاية نشر كتيب عن مرشد تنفيذ تيسير التجارة باللغة العربية، وقد تم الإطلاق الرسمي لهذه النسخة من الكتيب في ورشة عمل إقليمية أقيمت في عمان في إطار التحضير لمشاركة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الاستعراض العالمي الخامس للمساعدة من أجل التجارة. والغرض من النسخة المترجمة هو تسهيل فهم مرشد تنفيذ تيسير التجارة للدول الأعضاء الناطقة باللغة العربية.

تحقيق الفاعلية التنظيمية

04

الجمعية العامة

الجمعية العامة هي أعلى سلطة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة حيث تتركز كل سلطات المؤسسة فيها. وتتكون الجمعية العامة من ممثلي الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التي تمتلك أسهما في المؤسسة، وهي مسئولة عن وضع القواعد والتنظيمات التي تحكم العمل الكلي للمؤسسة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من 10 أعضاء ورئيس المجلس وهو رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والمجلس هو الجهة المسؤولة عن الأداء العام للمؤسسة بما في ذلك تبني السياسات واعتماد خطط العمل، والاستراتيجيات والميزانيات، بالإضافة إلى عمليات المؤسسة في نطاق السلطات المفوضة له من الجمعية العامة.

لجنة المراجعة

هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على جوانب المراقبة الداخلية والمالية للمؤسسة والتأكد من اتساقها مع المهمة الموكلة إليها. وترفع اللجنة تقاريرها إلى لمجلس الإدارة.

مجالات التركيز الاستراتيجي للمؤسسة

تستخدم المؤسسة منهجية بطاقة قياس الأداء المتوازن جنبا إلى جنب مع مقاييسها المالية وذلك لقياس الأداء الناتج عن تطبيق استراتيجيتها. ويتم وضع الأهداف والمبادرات بناء على المقاييس والأهداف والمبادرات التي يتم متابعتها وإعداد التقارير بشأنها من أجل اتخاذ خطوات فورية بشأنها. وتغطي الخارطة الاستراتيجية السابقة الفترة من 1431هـ إلى 1435هـ، حيث توضح هذه الخارطة مجالات التركيز الاستراتيجي والأولويات الخاصة بالمؤسسة.

هذا وتركز استراتيجية المؤسسة على الأولويات التالية:

- تعزيز التجارة في الدول الأعضاء ودعم التكامل التجاري بينها
- الاستجابة لحاجات العملاء بحلول مبتكرة مطابقة للشريعة الاسلامية
- أن تصبح المؤسسة الاختيار الأفضل للحلول التجارية
- إعطاء ربحية جيدة بشكل منتظم للمساهمين

وتعمل المؤسسة حاليا على تحديث خارطتها الاستراتيجية، حيث سيتم تطوير هذه الخارطة بما يتسق مع الإطار الاستراتيجي العشري لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وذلك بوضع تركيز استراتيجي محدث بما يتفق مع المهام الموكلة للمؤسسة والاتجاهات الاستراتيجية للبنك الإسلامي للتنمية، على أن ينعكس هذا التركيز الاستراتيجي في الخارطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 1441-1437هـ.

زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات من أجل فاعلية تنظيمية أكبر

تمكنت المؤسسة من القيام بالتحول الاستراتيجي من خلال تكنولوجيا المعلومات، مما ساعدها على أن تصبح منظمة عالمية رائدة في مجال التمويل الإسلامي للتجارة. فقد أصبحت حلول الأتمتة الإلكترونية لإجراءات العمل ومنتجات الأتمتة المكتبية ذات أهمية قصوى في تمكين المؤسسات من التحول والنمو، وتستمر جهود المؤسسة الرامية إلى تعزيز البنية الأساسية التكنولوجية الخاصة بها وتأسيس منتجات وحلول مبتكرة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات من أجل تعزيز نموذج أعمالها وكفاءتها التشغيلية.

وقد بدأت المؤسسة جهودها لإعادة هندسة وتحسين إجراءات العمل الحالية، حيث أطلقت مشروعا لتنفيذ وإعادة تنظيم العمليات وتعزيز السياسات والإجراءات من أجل تحسين الأداء وتخفيض وقت إنجاز المعاملات، وزيادة المكاسب الناتجة عن الكفاءة وتحسين فاعلية الأعمال.

في عام 1436، استمر نظام iMAL في دعم الأعمال كنظام للمعاملات البنكية والاستثمارية على مستوى المؤسسة

موظفو المؤسسة: أهم أصول المؤسسة

تشجع المؤسسة على التنوع في بيئة العمل وذلك لدفع جميع الموظفين لبذل أفضل أداء لديهم. ويقدم موظفو المؤسسة، الذين يمثلون 37 دولة، الحلول المبتكرة وأفضل الممارسات العالمية ويضعونها تحت خدمة عملاء المؤسسة والدول الأعضاء. ويباشرون عملهم من المقر الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية كما يعملون من خلال المكاتب الإقليمية والمكاتب القُطْرية الموجودة في السنغال وتركيا وإندونيسيا وبنجلاديش مع وجود خطة للمؤسسة لتوسيع تواجدها في الإمارات العربية المتحدة والمغرب ونيجيريا.

ويبلغ إجمالي موظفو المؤسسة 98 موظفاً بينما يبلغ متوسط أعمارهم 42 عاما، ومن ثم فإن هذا الفريق يعد مصدرا لحيوية ونشاط مؤسستنا الشابة. ويثري هذا التنوع تفكير المؤسسة ويدعم مكانتها الفريدة في خدمة الدول الأعضاء بما يؤهل المؤسسة لتقديم حلول تجارية للتنمية الشاملة والمستدامة.

يقوم بأتمتة كامل الإجراءات المتعلقة بإدارة المعاملات وعمليات تمويل التجارة والاستثمار الإسلامي والتمويل الجماعي. ويمكن نظام iMAL من إيجاد إجراءات إدارية محكمة، كما يمكن من الامتثال الكامل لسياسات المؤسسة وتعزيز عمليات إدارة المخاطر. كما يوفر النظام لوحات بيانات الأعمال وأدوات تحليلية لمساعدة إداريي المؤسسة ومستخدمي النظام. ويأتي هذا من أجل تسريع وتحسين عملية اتخاذ القرار، وتحسين إجراءات العمل الداخلية، وزيادة الفاعلية التشغيلية، وجذب المزيد من الايرادات، وكسب مزايا تنافسية.

وحيث أن إدارة المواهب لا تزال قوة دافعة رئيسية للمؤسسة، فإن تعزيز وإدارة هذه المواهب قد أدى إلى اختيار وتنفيذ نظام Lumesse ETWeb وهو من أفضل الحلول المتكاملة لإدارة المواهب، مما يسمح للمؤسسة بتحسين تفاعل الموظفين، وبما يؤثر إيجابا على استمرار الموظفين مع المؤسسة، وعلى الأداء، والإنتاجية، والابتكار والتعلم.

إدارة المخاطر

إن النجاح في أي مخاطرة بشكل عام وفي عمليات التمويل بشكل خاص إنما يعتمد على مدى قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر التي تواجهها. وينطوي نموذج الأعمال الخاص بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مخاطر لابد من تفهمها وإدارتها من أجل الوصول إلى أعلى عوائد وحتى تقوم المؤسسة بلعب دورها الأساسي في "تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل". إن الدور الأساسي الذي تقوم به إدارة المخاطر في المؤسسة هو خفض المخاطر والمبادرة بتحديدها وتقييمها وقياسها ومراقبتها والتحكم بها لتحقيق ميزة استراتيجية للمؤسسة.

وتخطط المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للاستمرار في تنويع أعمالها والعمل على ضمان النمو المستدام والربحية مع زيادة التنافسية والاستمرار في تطبيق إدارة مخاطر شاملة ومعايير للضبط الداخلي. ولتحقيق هذه الغاية، فإن المؤسسة قد وضعت إطار عمل واضح ومحدد لإدارة المخاطر يتكون من سياسات فعالة وبنية جيدة لإدارة المخاطر. وتتمثل هذه البنية في خطوط دفاع متعددة من أجل ضمان إدارة المخاطر بشكل فعال في جميع المستويات المؤسسية.

مجلس الإدارة

يقدم مجلس الإدارة التوجيهات الاستراتيجية التي تضمن إدارة فعالة للمخاطر وعليه تقع كامل مسؤولية إدارة جميع المخاطر الجوهرية التي تواجهها المؤسسة أو تلك التي قد تواجهها مستقبلا، كما يقع على عاتق المجلس أيضا ضمان توافر الموارد البشرية والأنظمة والسياسات وثقافة العمل من أجل مواجهة هذه المخاطر. وللقيام بهذه المسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر بشكل عام، فقد أسس المجلس لجنة المراجعة التابعة له، حيث يقوم المجلس بأغلب أعمال إدارة المخاطر من خلالها.

لجنة المجموعة لإدارة المخاطر

إن لجنة المجموعة لإدارة المخاطر هي كيان إداري رفيع يضم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برئاسة نائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية، وهو يعمل على إدارة المخاطر التي تواجه المجموعة من منظور عام يشتمل على وضع الاستراتيجيات، وتطوير الأطر/السياسات، وأدوات التقييم/القياس، وإطار نظام معلومات الإدارة MIS ومدى الامتثال لها، بينما تتم إدارة الأمور الروتينية المتعلقة بهذه المخاطر من خلال إدارات المخاطر المعنية بكل من مؤسسات المجموعة. كما أن هذه اللجنة هي المكان الذي يتم فيه مناقشة جميع القضايا المتعلقة بسياسات التعامل مع المخاطر على مستوى المجموعة من أجل ضمان اتساق تنفيذ هذه السياسات عبر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

لجنة الإدارة

بالإضافة إلى لجنة المجموعة لإدارة المخاطر، توجد لجنة أخرى هي لجنة الإدارة وتقوم بالتعامل مع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه المؤسسة كما أنها تدير مخاطر الائتمان والسوق والتمويل والمخاطر التشغيلية وذلك على مستوى تفصيلي.

لجنة الائتمان

على المستوى الوظيفي، تقع على عاتق هذه اللجنة مسؤولية ترجمة القرارات الخاصة بالاستراتيجية إلى ممارسات، وسياسات، ومعايير من أجل إصدار عمليات الائتمان واعتمادها وصرفها ومراقبتها ورفع التقارير عنها. هذا ويرأس اللجنة الرئيس التنفيذي بينما تتكون اللجنة من أعضاء من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. أما أمانة اللجنة فتديرها إدارة المخاطر.

اللجنة الفنية

من خلال هذه اللجنة تتم مراجعة العمليات الائتمانية ويتم اختيار أعضاء اللجنة من العديد من إدارات البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، كما تقوم هذه اللجنة بفحص جميع طلبات التمويل الائتماني ودراستها بدقة كما تقوم بمراجعتها من حيث المخاطر التي تنطوي عليها ومدى مطابقتها لشروط التمويل الائتماني.

لجنة الأصول والالتزامات

لجنة الأصول والالتزامات هي اللجنة المسؤولة عن تحديد وتطبيق إجراءات إدارة الأصول والالتزامات داخل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، كما أن هذه اللجنة مسؤولة عن مراقبة جميع مخاطر السوق والسيولة. يرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي وبها ممثلون عن الإدارات التي تقوم بالأعمال والرقابة والمساندة.

المراجعة الداخلية

إن احدى مهام المراجعة الداخلية هي توفير تقييم مستقل لمجلس الإدارة والإدارة العليا وغيرهم فيما يتعلق بمدى قوة ومناسبة آليات الرقابة الداخلية الخاصة بالمؤسسة بما في ذلك سياسات وإجراءات وطرق وتقارير وأنظمة إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر

من أجل التنفيذ الفعال لإطار عمل إدارة المخاطر فإن إدارة المخاطر تعمل داخل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. غير أن هذه الإدارة مستقلة عن وحدات الأعمال وإدارات وأقسام المساندة وعن المراجعة الداخلية وهي مسؤولة عن القيام بالوظائف المتعلقة بتطوير ومراقبة الاستراتيجيات والسياسات وأطر العمل ومنهجيات العمل ونظام معلومات الإدارة وذلك فيما يتعلق بالمخاطر. وحددت إدارة المخاطر وظائف مستقلة لتخدم المجالات الهامة التالية:

إدارة المخاطر الائتمانية

إن المخاطر الائتمانية هي المخاطر المتعلقة بالخسارة بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته الائتمانية طبقا للشروط التعاقدية المتفق عليها. ويشكل هذا النوع من المخاطر أكبر المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وقد تم وضع الإجراءات الائتمانية الخاصة بالمؤسسة بناء على القواعد الائتمانية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية كما أنها تعتمد على قواعد وسياسات تمت صياغتها داخل المؤسسة. ويهدف هذا إلى الحفاظ على الجودة وتنويع المحافظ الائتمانية، مما يؤدي إلى أرباح جيدة مستمرة ويؤدي إلى التمكن من سد الاحتياجات التنموية الخاصة بالدول الأعضاء. وتضمن إدارة المخاطر الائتمانية اتساق القرارات التمويلية مع مفهوم المؤسسة عن المخاطر المقبولة.

ولدى المؤسسة الدولية الإسلامية نظامٌ للمراجعة والموازنة وذلك فيما يتعلق بتقديم الائتمان ويشتمل هذا النظام على: (1) تقييم وحدة الأعمال لمخاطر الائتمان، و(2) مراجعة مستقلة تقوم بها إدارة المخاطر، و(3) تدقيق مستقل تقوم به لجنة مراجعة داخلية.

وتدير إدارة الائتمان الحدود الائتمانية كما تراقب صرف القروض الائتمانية مع العلم بأن المؤسسة الدولية الإسلامية تراقب محفظتها الائتمانية بشكل مستمر، وقد تم وضع إجراءات من أجل التحديد المبكر لعمليات الائتمان التي تنطوي على مخاطر الخسارة.

إدارة مخاطر السوق والسيولة

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات الحادة لأسعار السوق مثل أسعار تبادل العملات وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة. وهي تنبع من الأنشطة التجارية التي تقوم بها الخزانة في صورة استثمارات ومعاملات لتبادل العملات. وتدير إدارة المخاطر التابعة للمؤسسة مخاطر السوق تحت إشراف لجنة الأصول والالتزامات. وتنبع إحدى مخاطر السوق التي تتعرض لها المؤسسة من المعاملات البنكية التي تشتمل على قبض السلع مقابل التمويلات المقدمة في صورة تمويل تجاري مهيكل. إلا أن أصول المؤسسة يتم تمويلها بنفس العملة الخاصة بالمعاملة من أجل تجنب التعرض للمخاطر الناجمة عن تغير أسعار العملات.

أما مخاطر السيولة فهي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من المبالغ النقدية وقت استحقاقها بسبب عدم قدرة المؤسسة على تحويل الأصول إلى سيولة نقدية أو الحصول على التمويلات الكافية. وتقع مسؤولية صياغة الاستراتيجية العامة ومراقبة عملية إدارة الأصول والالتزامات على لجنة الأصول والالتزامات. وتتبع المؤسسة سياسة معتمدة من جانب مجلس إدارتها وذلك لإدارة السيولة النقدية ، حيث تفرض هذه السياسة الالتزام بمعدلات متنوعة وتفضيلات تمويلية وتقييم السيولة النقدية المتاحة للمؤسسة في الظروف العادية وأثناء الأزمات.

إدارة المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن الآثار المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عوامل بشرية أو عدم كفاية أو فشل الأنظمة والعمليات الداخلية أو بسبب أحداث خارجية. ويعد هذا النوع من المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة المؤسسة، حيث تتعرض المؤسسة في هذا الشأن إلى مخاطر أساسية هي: الموردون الخارجيون، والاحتيال، ورفع التقارير المالية، والمعلومات، والمشاكل القانونية، والسحوبات، والأفراد، والمقرات، وأمن هذه المقرات، والمسائل التنظيمية أو تلك المتعلقة بسمعة المؤسسة وعمليات التحويل. وقد افتتحت المؤسسة قسما لإدارة المخاطر التشغيلية يعمل حاليا على صياغة سياسة تتناول الجوانب الهامة لإدارة المخاطر التشغيلية.

05

القوائم المالية المدققة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات

للسنة المنتهية في 30 ذي الحجة 1436 هـ
(13 أكتوبر 2015)

فـهـــرس

صفحة

تقرير مراجعي الحسابات 40

قائمة المركز المالي 41

قائمة الدخل 42

قائمة التدفقات النقدية 43

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء 44

إيضاحات حول القوائم المالية 45-65

Deloitte.

ديلـويت آند توش
بكرأبو الخير وشركاهم
محاسبون قانونيون
صندوق البريد ٤٤٢
جدة ٢١٤١١
المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢٧٢٥ ٦٥٧ ١٢ (٠) ٩٦٦+
فاكس: ٢٧٢٢ ٦٥٧ ١٢ (٠) ٩٦٦+
www.deloitte.com
ترخيص رقم ٩٦
المركز الرئيسي - الرياض

تقرير مراجعي الحسابات

إلى الجمعية العامة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
جدة -المملكة العربية السعودية

نطاق المراجعة

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ (١٣ أكتوبر ٢٠١٥) وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات من رقم ١ الى رقم ٢٣ والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. إن إعداد هذه القوائم المالية والتزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هو مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية بناء على المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ مراجعتنا للحصول على درجة معقولة من القناعة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. تشتمل اجراءات المراجعة على فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات التي تحتويها القوائم المالية. كما تشتمل المراجعة على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي استعملتها الإدارة، وعلى تقييم عرض القوائم المالية ككل. وفي اعتقادنا أن مراجعتنا تشكل أساساً معقولا نستند اليه في إبداء رأينا.

رأي مطلق

في رأينا، إن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ (١٣ أكتوبر ٢٠١٥) ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل اللجنة الشرعية.

ديلويت آند توش
بكر ابو الخير وشركاهم

المطهر بن يحيى حميد الدين
محاسب قانوني -ترخيص رقم ٢٩٦
١٣ رجب ١٤٣٧
٢٠ ابريل ٢٠١٦

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ (١٣ أكتوبر ٢٠١٥)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
الموجودات			
نقد وما يعادله	٤	٢٨,٢٨٨	٢١٦,٨٨٨
ودائع سلعية من خلال البنوك	٥	٤٢,٣٣٠	٥,٠٠٠
تمويل بالمرابحة، صافي	٦ و٧	٦٩٧,٨٠٤	٥١٩,٨٦٩
استثمارات في صكوك	٨	٩٨,٤٢٥	٩٩,٦٤٨
مطلوب من جهات ذات علاقة	١٣	١,٢٦٤	٢٤٣
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	١٠	١١,٦٤٩	٨,٤٢٩
موجودات ثابتة	١١	٢,٠١٦	٢,٢٦٨
مجموع الموجودات		٨٨١,٧٧٦	٨٥٢,٣٤٥
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مطلوب إلى جهات ذات علاقة	١٣	٣٩٥	١,٧٠٩
مستحقات ومطلوبات أخرى	١٢	١٩,٠٤٧	٢٤,٢٥٧
مجموع المطلوبات		١٩,٤٤٢	٢٥,٩٦٦
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	١٤	٧٠٨,٩٦٨	٧٠٢,١٢٨
احتياطي عام	١٦	١٥٣,٣٦٦	١٢٤,٢٥١
مجموع حقوق الأعضاء		٨٦٢,٣٣٤	٨٢٦,٣٧٩
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		٨٨١,٧٧٦	٨٥٢,٣٤٥
التزامات غير مدفوعة	١٧	٤٥٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل
للسنة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ (١٣ أكتوبر ٢٠١٥)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
دخل من:			
ودائع سلعية		٨٣٩	٨٠٠
تمويل بالمرابحة		١٩,٠٢٠	١٧,٦٦٥
استثمار في صكوك		٢,٧٣٩	٣,٢٤٤
أتعاب فتح خطاب ائتمان		٨,٤٦٤	٤,٥٣٧
أتعاب مضاربه وأتعاب مقدمة		٢٢,٩١٠	١٨,٤٤٤
أخرى		٨٦	٧٢٨
		٥٤,٠٥٨	٤٥,٤١٨
مصروفات إدارية:			
تكلفة الموظفين		(١٩,٢٠٧)	(١٥,٤٠٧)
استهلاك	١١	(٦٦٩)	(٥٠٠)
أخرى	١٥	(٤,٦٧٩)	(٥,٠٨٧)
		(٢٤,٥٥٥)	(٢٠,٩٩٤)
ربح فروقات عملة		-	٢٩٤
(خسائر)/ مكاسب غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٨	(٣٨٨)	٢,٤٩٨
صافي الدخل للسنة		٢٩,١١٥	٢٧,٢١٦

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ (١٣ أكتوبر ٢٠١٥)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
صافي الدخل للسنة		٢٩,١١٥	٢٧,٢١٦
تعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد المتوفر من الانشطة التشغيلية:			
استهلاك		٦٦٩	٥٠٠
مخصص انخفاض في قيمة المرابحة		١٢	-
خسائر/(مكاسب) غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٨	٣٨٨	(٢,٤٩٨)
ارباح من استبعاد موجودات ثابتة		(٢٠)	-
استرداد استبعاد استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		-	(٧٠٧)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع سلعية		(٣٧,٣٣٠)	٢,٠٠٠
تمويل بالمرابحة		(١٧٧,٩٤٧)	(١٧٢,٣٨٨)
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى		(٣,٢٢٠)	(٣,٢٦٠)
مطلوب من/ إلى جهات ذات علاقة		(٢,٣٣٥)	(٣,٤٦٥)
مستحقات ومطلوبات أخرى		(٥,٢١٠)	(١٩,٢٦١)
صافي النقد المستخدم في الانشطة التشغيلية		(١٩٥,٨٧٨)	(١٧١,٨٦٣)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
استثمارات في صكوك		(٤٥,٠٠٠)	(٢٤,٩١١)
متحصلات من استبعاد صكوك		٤٥,٨٣٥	٢١,٣٤٠
متحصلات من استبعاد استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		-	٣٧,٧٦٦
شراء موجودات ثابتة		(٥٧٧)	(١,٥٥١)
متحصلات من بيع موجودات ثابتة		١٨٠	-
صافي النقد المتوفر من الأنشطة الاستثمارية		٤٣٨	٣٢,٦٤٤
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
مساهمة رأس المال		٦,٨٤٠	١٦٧
صافي النقد المتوفر من الأنشطة التمويلية		٦,٨٤٠	١٦٧
صافي التغير في النقد وما يعادله		(١٨٨,٦٠٠)	(١٣٩,٠٥٢)
نقد وما يعادله كما في بداية السنة		٢١٦,٨٨٨	٣٥٥,٩٤٠
نقد وما يعادله كما في نهاية السنة	٤	٢٨,٢٨٨	٢١٦,٨٨٨
معاملات غير نقدية:			
مكاسب من استبعاد استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المحولة إلى أرباح محرمة شرعاً		-	٣,٩٨٥

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للسنة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ (١٣ أكتوبر ٢٠١٥)

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	احتياطي عـام	احتياطي القيمة العادلة	المجموع
الرصيد كما في ١ محرم ١٤٣٥هـ		٧٠١,٩٦١	٩٧,٠٣٥	(٥,٠٣٢)	٧٩٣,٩٦٤
رأس المال المساهم به	١٤	١٦٧	-	-	١٦٧
صافي الدخل للسنة والمحول إلى الإحتياطي العام	١٦	-	٢٧,٢١٦	-	٢٧,٢١٦
المستبعد خلال السنة		-	-	٥,٠٣٢	٥,٠٣٢
الرصيد كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ		٧٠٢,١٢٨	١٢٤,٢٥١	-	٨٢٦,٣٧٩
رأس المال المساهم به	١٤	٦,٨٤٠	-	-	٦,٨٤٠
صافي الدخل للسنة والمحول إلى الاحتياطي العام	١٦	-	٢٩,١١٥	-	٢٩,١١٥
الرصيد كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ		٧٠٨,٩٦٨	١٥٣,٣٦٦	-	٨٦٢,٣٣٤

١ - التكوين والنشاط

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس المحافظين لدى البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في اجتماعهم الثلاثون المنعقد بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ (٢٤ يونيو ٢٠٠٥). يتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس الخاصة بالمؤسسة. إن المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود والاستحواذ على واستبعاد ممتلكات واتخاذ مواقف قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لسلطة تنظيم خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات ذات سيادة مقدمة إلى أو مضمونة من قبل الدول الأعضاء صاحبة المديونية، أو مضمونة بموجب استثمارات في الدول الأعضاء، وهي مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية، كما أن الفترة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية القمرية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ (٥ مارس ٢٠١٦م).

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("هيئة المحاسبة") وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل اللجنة الشرعية لدى المؤسسة. فيما يتعلق بالأمور التي لم تتطرق لها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة، تستخدم المؤسسة المعيار المناسب الصادر عن أو المطبق من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ("مجلس المعايير") والتفسير المناسب الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير.

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك.

ب) تقديرات وافتراضات محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها استخدام تقديرات وافتراضات محددة تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما تتطلب من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. يتم تقيم تلك التقديرات والافتراضات والأحكام بشكل مستمر وهي مبنية على الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما فيها الحصول عل المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها مناسبة للظروف. تبدي المؤسسة رأيها في تقدير مخصص هبوط قيمة موجودات تمويل بالمرابحة. إن المنهجية الخاصة بتقدير هذا المخصص مبينة في الإيضاح رقم (٢ي)

ج) تحويل العملات الأجنبية

(١) عملة النشاط والعرض

تظهر البنود في القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية والتي هي عملة النشاط والعرض للمؤسسة.

(٢) معاملات وأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تقيد أرباح وخسائر فروقات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل باستثناء المكاسب والخسائر غير المحققة على الاستثمار في أسهم شركات التي تحتسب على القيمة العادلة ضمن الاحتياطي في حقوق الأعضاء.

يتم تحويل البنود غير المالية بالعملات الأجنبية والتي تم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ التسجيل الأولي.

د) نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من أرصدة لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة وودائع سلعية ذات تواريخ استحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

هـ) ودائع سلعية من خلال البنوك

تتم الودائع السلعية من خلال بنوك إسلامية وتستخدم لشراء وبيع السلع لتحقيق معدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع محدود بشروط اتفاقية بين المؤسسة والبنوك الإسلامية. يتم قيد الودائع السلعية في بادئ الأمر بالتكلفة بما في ذلك مصاريف الشراء المرتبطة بها وتقاس لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

تصنف الودائع السلعية والتي لها فترة استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها كنقد وما يعادله.

و) التمويل بالمرابحة

إن المرابحة هي اتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه واقتنائه بناءاً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات التمويل بالمرابحة بتكلفة البضاعة المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الإيرادات المحققة للمؤسسة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، ناقصاً الدفعات المستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من إجمالي إيراد التمويل بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الأموال.

يتم قيد سلع المرابحة بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة، إن وجد.

ز) استثمارات في صكوك

تصنف الاستثمارات في الصكوك كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تسجل تلك الاستثمارات عند الاعتراف بها بالقيمة العادلة من تاريخ إبرام العقد. ويتم لاحقاً إعادة قياس تلك الاستثمارات في نهاية كل فترة مالية ويحمل الربح أو الخسارة على قائمة الدخل.

ح) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

إن القصد من الاستثمارات في حقوق الملكية هو الاحتفاظ بها لفترة طويلة الأجل من الزمن ومن المحتمل بيعها وفقاً لمتطلبات السيولة أو التغيرات في أسعار الأسهم. هذه الاستثمارات تصنف على أنها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يتم قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة ويتم قيد أية أرباح أو خسائر غير محققة والناتجة عن إعادة القياس بالقيمة العادلة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الأعضاء إلى حين استبعادها أو تحقيق لهبوط في قيمتها. في ذلك الوقت يتم نقل الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في حقوق الأعضاء إلى قائمة الدخل.

ط) الموجودات والمطلوبات المالية

تتكون الموجودات المالية من النقد وما يعادله، والودائع السلعية من خلال البنوك، والاستثمارات في الصكوك، والتمويل بالمرابحة، والمطلوب من جهات ذات علاقة. ويتم قياس هذه الموجودات المالية ابتداءً بالقيمة العادلة ويتم قيدها لاحقا بالتكلفة مطروحاً منها اية مخصص لهبوط القيمه، ان وجد.

ويتم تصنيف المطلوبات المالية استنادا الى جوهر الاتفاقيات التعاقدية المبرمه. وتتكون المطلوبات المالية من جهات ذات علاقة ومطلوبات أخرى ويتم قياسها ابتداءً بالقيمة العادلة ويتم قيدها لاحقا بالتكلفة.

ي) هبوط في قيمة الموجودات المالية

التمويل بالمرابحة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءاً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ المركز المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات على هبوط قيمتهم بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المستحقة من بعض الدول أو الأفراد ومن خطط التسوية المتفق عليها. تنتج الخسارة عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني على الموجودات المالية المحددة في الاتفاقية. يتم تعديل مخصص الهبوط في قيمة الموجودات بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف الجارية. بالإضافة إلى ذلك يتم تكوين مخصص عام للخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة كما بتاريخ المركز المالي. يتم تقدير ذلك بناءاً على معدلات المخاطر للدول، الظروف الاقتصادية الراهنة والنمط الافتراضي الموجود في مكونات المحفظة.

يتم قيد تعديلات على المخصص كإضافة أو تخفيض وذلك ضمن قائمة الدخل. عند تحديد مدى كفاية المخصص المكون، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني للأداة المالية.

موجودات مالية أخرى

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الهبوط للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المقدرة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال استخدام حساب مخصص. عند اعتبار الأصل المالي غير قابل للاسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص. أما بالنسبة للمبالغ التي تم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً استردادها فيتم إضافتها على قائمة الدخل. يتم تسجيل مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عند حدوث انخفاض جوهري أو لفترات طويلة في تكلفة القيمة العادلة.

ك) موجودات ثابتة

تقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاكات المتراكمة والهبوط في القيمة. يحمل الاستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت. توزع تكلفة هذه الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

يتم اعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الإنتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروفات ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الهامة والتجديدات (إن وجدت) ويتم استبعاد قيمة الأصل المستبدل.
تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

تمثل الموجودات قيد الإنشاء التكاليف المتكبدة على المشاريع الجارية والتي يتعين تحويلها إلى فئة الأصول ذات الصلة بمجرد الانتهاء من المشروع.

ل) المخصصات

يتم قيد المخصصات عندما يكون لدى المؤسسة التزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن حدث سابق، وهناك احتمال وجود استخدام للموارد لتسوية الالتزام، وإمكانية تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه.

م) تحقيق الإيرادات

التمويل بالمرابحة
تقيد الإيرادات من التمويل بالمرابحة وفقاً لأسس الاستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ سداد الأقساط المجدولة.

ودائع سلعية من خلال البنوك
تقيد الإيرادات من الودائع لدى البنوك الإسلامية وفقاً لأسس الاستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ الاستحقاق.

استثمار في صكوك
تعتبر الإيرادات في الاستثمار في الصكوك حسب الاستحقاق الزمني باستخدام نسبة العائد المعلنة من قبل المؤسسات المصدرة.

أتعاب المضارب
تقيد الإيرادات من أتعاب المضارب حسب الاستحقاق الزمني عند تقديم الخدمة.

أتعاب مقدمة وأتعاب فتح خطابات الائتمان
تقيد الإيرادات من الأتعاب المقدمة ومن فتح خطابات الائتمان حسب الاستحقاق الزمني عند تقديم الخدمة وبناء على الاتفاقيات المبرمة.

إيرادات محرمة شرعياً
إن الإيرادات من النقد وما يعادله ومن الاستثمارات الأخرى التي تعتبرها إدارة المؤسسة محرمة شرعاً لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة، ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيحول إليها هذا الإيراد

ن) المقاصة

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات الصافي بالقوائم المالية عندما يكون لدى المؤسسة حقاً قانونياً في إجراء المقاصة والنية إما للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسديد المطلوبات المالية في آن واحد.

س) زكاة وضريبة دخل

المؤسسة لا تخضع لضريبة الدخل أو الزكاة. الالتزامات الناتجة من الزكاة وضريبة الدخل هي من مسؤولية الأعضاء بشكل فردي.

ع) برنامج تقاعد الموظفين

تشارك المؤسسة في برنامج صندوق التقاعد لموظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وطبقا لذلك البرنامج، يساهم موظفو المؤسسة بنسبة ثابتة من تعويضاتهم الشهرية في حين تساهم المؤسسة بالقيمة المتبقية من تكلفة تمويل البرنامج بناء على تقييمات اكتوارية منتظمة. هذا ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بإدارة واستثمار المساهمات المتجمعة حتى تاريخه.

٣ - اللجنة الشرعية

بموجب قرار مجلس ادارة المؤسسة، تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتي تتكون من أعضاء قد تم تعيينهم من قبل مجلس ادارة المؤسسة رقم، ٥/(٢٤)/٤٣٢/٢٤/ITFC/BD. يتم تعيين أعضاء اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تقوم اللجنة بالوظائف التالية:

- النظر في كل ما يوجه اليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز تجربة البنك في هذا الصدد.
- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين أو إدارة المؤسسة.
- المساهمة في برنامج البنك لتعزيز وعي موظفيه للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل لمجلس المديرين يوضح مدى التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة الإسلامية في ضوء الآراء والتوجيهات والمعاملات التي تمت مراجعتها.

٤ - نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
نقد لدى البنوك	٢٨,٢٨٨	١٦٣,١٠٠
ودائع سلعية من خلال البنوك تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع	-	٥٣,٧٨٨
المجموع	٢٨,٢٨٨	٢١٦,٨٨٨

٥ - ودائع سلعية من خلال البنوك

تتكون الودائع السلعية كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
ودائع سلعية	٤٢,٣٣٠	٥٨,٧٨٨
ناقصاً: ودائع سلعيه تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع	-	(٥٣,٧٨٨)
المجموع	٤٢,٣٣٠	٥,٠٠٠

تستخدم الودائع من خلال البنوك في بيع وشراء السلع. وتتم المتاجرة بواسطة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية نيابةً عن المؤسسة. ويتم تحديد صلاحيات البنوك في البيع والشراء بموجب أحكام الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وتلك البنوك.

٦ - -تمويل بالمرابحة، صافي

يتكون التمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
أ) الذمم المدينة بالمرابحة		
إجمالي مبالغ الذمم المدينة	٣,٧٢٨, ٨٢٦	٢,٣٢٥,٢٣٩
ناقصاً: حصة الأعضاء المشاركين	(٣,٠٤٩,٥٧٧)	(١,٧٤٦,٨٦٤)
إيرادات غير مكتسبة	(٩,٣٥٨)	(٩,٧٦٤)
المجموع	٦٦٩,٨٩١	٥٦٨,٦١١
ناقصاً: مخصص الهبوط في قيمة تمويل المرابحة (إيضاح ٧)	(٧٤,٧١٩)	(٧٤,٧٠٧)
الذمم المدينة بالمرابحة، صافي	٥٩٥,١٧٢	٤٩٣,٩٠٤
ب) السلع بالمرابحة		
إجمالي المبالغ	٢٥٥,٥٦٥	٧٩,٦٤٥
ناقصاً: حصة الأعضاء المشاركين	(١٥٢,٩٣٣)	(٥٣,٦٨٠)
مجموع السلع بالمرابحة	١٠٢,٦٣٢	٢٥,٩٦٥
تمويل بالمرابحة، صافي	٦٩٧,٨٠٤	٥١٩,٨٦٩

٦(ب) (١) يتمثل هذا الرصيد في السلع بالمرابحة والتي يوجد فيها فارق توقيت بين الشراء الفعلي للسلع وعملية تسجيلها باسم العميل، كضمان لدفع كافة المبالغ لسعر البيع.

إن جميع السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بموجب التمويل بالمرابحة تتم على أساس الشراء بغرض إعادة البيع إلى عميل محدد. ويعتبر الاتفاق مع العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أية خسارة تتكبدها المؤسسة لعدم التزام العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بإبرام اتفاقيات تمويل بالمرابحة مشتركة من قبل عدة أعضاء.

دخلت المؤسسة في اتفاقية تمويل بالمرابحة مشتركة مع مؤسسات مختلفة، وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة الخاصة بهذه المؤسسات.

٧ - مخصص هبوط في قيمة تمويل بالمرابحة

ان حركة مخصص الهبوط في قيمة تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة هي كما يلي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
الرصيد في ١ محرم	٧٤,٧٠٧	٧٤,٧٠٧
تعديلات	١٢	-
الرصيد في نهاية ذي الحجة	٧٤,٧١٩	٧٤,٧٠٧

إن مخصص الهبوط في القيمة أعلاه يتألف من الفروقات بين القيمة الدفترية لموجودات تمويل بالمرابحة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمنية المحددة على الأصل في تلك الاتفاقيات. تظهر هذه الفروقات إما نتيجة إعادة الجدولة للأقساط المستحقة أو بالاعتماد على أفضل تقدير لدى الإدارة عن توقيت التدفقات النقدية المستقبلية من تلك الموجودات.

لا يوجد دخل من موجودات تمويل بالمرابحة منخفضة القيمة في قائمة الدخل للسنتين المنتهيتين في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ و١٤٣٥هـ.

تتضمن موجودات تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة ١٤٣٦هـ مبلغ ٢,٧٠ مليون دولار أمريكي (١٤٣٥هـ: ٠,٨٣ مليون دولار أمريكي) كانت متأخرة الاستحقاق كما في تاريخ قائمة المركز المالي ولم تقم المؤسسة بقيد مخصص مقابل ذلك، حيث أن المبالغ ما زالت قابلة للاسترداد. فيما يلي أعمار المبالغ المتأخرة الاستحقاق والتي لم يحصل لها انخفاض:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
أقل من ثلاثة أشهر	٢,٦٨	٨٣٠
من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهراً	٠,٠٢	-
من سنة إلى خمس سنوات	-	-

تم الإفصاح عن جودة الائتمان والمتعلقة بالموجودات التشغيلية في إيضاح ٢٢.

٨ - استثمارات في صكوك

تتكون حركة الاستثمارات في صكوك كما يلي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
الرصيد في ١ محرم	٩٩,٦٤٨	٩٣,٥٧٩
استثمارات خلال السنة	٤٥,٠٠٠	٢٤,٩١١
إستبعادات خلال السنة	(٤٥,٨٣٥)	(٢١,٣٤٠)
(خسارة) / ربح غير محقق من إعادة تقييم صكوك	(٣٨٨)	٢,٤٩٨
الرصيد في نهاية ذي الحجة	٩٨,٤٢٥	٩٩,٦٤٨

تتمثل الاستثمارات في الصكوك كما في نهاية ذي الحجة ١٤٣٦هـ و١٤٣٥هـ في صكوك تم إصدارها من عدة جهات حكومية ومنشآت أخرى وتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك بناءاً على بيانات مختلفة عن الأسعار المدرجة والتي يمكن مراقبتها انظر (إيضاح ٢٢ "ج").

٩ - استثمارات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتلخص الحركة في استثمارات حقوق الملكية فيما يلي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
الرصيد في ١ محرم	-	٣٣,٠٧٤
خسائر قيمة عادلة غير محققة	-	-
	-	٣٣,٠٧٤
استبعادات خلال السنة	-	(٣٣,٠٧٤)
الرصيد في نهاية ذي الحجة	-	-

١٠ - إيرادات مستحقة وموجودات أخرى

تتكون الإيرادات المستحقة والموجودات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
اتعاب ومصاريف خطابات اعتمادات مستحقة	٥,٣١٥	٢,٩٣٤
إيرادات مستحقة من استثمارات في صكوك	١,٠١٠	٩٢٦
إيرادات مستحقة من الودائع السلعية	٩٣	٧
أتعاب مضارب مستحقة	-	٢٠٦
دفعات مقدمة وموجودات اخرى	٥,٢٣١	٤,٣٥٦
المجموع	١١,٦٤٩	٨,٤٢٩

١١ - موجودات ثابتة

تتكون الموجودات الثابتة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	موجودات قيد الإنشاء	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
التكلفة				
كما في ١ محرم ١٤٣٦هـ	٥٣٦	١٧٣	٢,٥٦١	٣,٢٧٠
إضافات خلال السنة	-	١٥٣	٤٢٤	٥٧٧
استبعادات	-	(١٥٨)	(١٠٤)	(٢٦٢)
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ	٥٣٦	١٦٨	٢,٨٨١	٣,٥٨٥
ناقصاً: الاستهلاكات المتراكمة				
كما في ١ محرم ١٤٣٦هـ	-	(١٠٠)	(٩٠٢)	(١,٠٠٢)
المحمل خلال السنة	-	(٤٣)	(٦٢٦)	(٦٦٩)
استبعادات	-	٥٩	٤٣	١٠٢
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ	-	(٨٤)	(١,٤٨٥)	(١,٥٦٩)
صافي القيمة الدفترية:				
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ	٥٣٦	٨٤	١,٣٩٦	٢,٠١٦
التكلفة:				
كما في ١ محرم ١٤٣٥هـ	-	١٧٣	١,٥٤٦	١,٧١٩
إضافات خلال السنة	٥٣٦	-	١,٠١٥	١,٥٥١
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ	٥٣٦	١٧٣	٢,٥٦١	٣,٢٧٠
ناقصاً: الاستهلاكات المتراكمة				
كما في ١ محرم ١٤٣٥هـ	-	(٦٦)	(٤٣٦)	(٥٠٢)
المحمل خلال السنة	-	(٣٤)	(٤٦٦)	(٥٠٠)
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ	-	(١٠٠)	(٩٠٢)	(١,٠٠٢)
صافي القيمة الدفترية:				
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٥هـ	٥٣٦	٧٣	١,٦٥٩	٢,٢٦٨

١٢ - مستحقات ومطلوبات أخرى

تتكون المستحقات والمطلوبات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
مبالغ تأمين (هامش الجدية) (انظر إيضاح ١٢-ب أدناه)	٢,٠٤٤	٥,٦٣٦
إيرادات محرمة شرعاً (إيضاح ١٨)	٨,٤١٢	٨,٣١٦
مستحقات ومصاريف أخرى	١٦٢	٧٢٦
المستلم بالزيادة عن رأس المال (إيضاح ١٢-أ أدناه)	١٠٥	١٠٥
إيجار مكتب مستحق	٤,٤٥٤	٣,١٧٤
مخصصات متعلقة بالموظفين	٢,٢٦٢	٢,٠٧٧
معونات للمتاجرة	١,٤١١	٢,٥٠٠
دائنون اخرون	١٩٧	١,٧٢٣
المجموع	١٩,٠٤٧	٢٤,٢٥٧

أ) يتمثل المستلم بالزيادة عن رأس المال في المبالغ المستلمة من أعضاء تحت حساب رأس المال المدفوع لم تستحق بعد.

ب) يمثل هذا الرصيد في المستلم كهامش الجدية من الأمر بالشراء مقابل سلع بالمرابحة. وسيتم دفع هذا الرصيد إلى الآمر بالشراء عند سداد كامل الدفعات المتعلقة بسعر بيع السلعة.

١٣ - معاملات مع جهات ذات علاقة

خلال أدائها لأعمالها العادية، تتلقى المؤسسة تمويل من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع جهات ذات علاقة. إن شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذة مع جهات ذات علاقة تم اعتمادها من قبل إدارة المؤسسة والتي تخضع لقواعد وأنظمة ومبادئ البنك الإسلامي للتنمية.

إن المعاملات الجوهرية المنفذة خلال السنة هي كما يلي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
أرباح أتعاب مضارب من شركة شقيقة	٣,٧٢٦	٣,٤٠٠
حصة مضارب في الارباح لأعضاء شركة شقيقة	(٢٥,٢٠٦)	٢٠,٤٩٤

أ) مطلوب من جهات ذات علاقة

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
برنامج البنك العربي الأفريقي للتنمية (باديا)	٦٤	٦٤
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحسابات الخاص	١,١٥٠	٣
البنك الإسلامي للتنمية – فاعل خير	٣	٣
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	٤٥	١٧٣
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	١	-
المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص	١	-
	١,٢٦٤	٢٤٣

ب) مطلوب إلى جهات ذات علاقة

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
البنك الإسلامي للتنمية – الموارد المالية العادية	٣٨٥	١,٦٩٦
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد الطبي	١٠	١٣
	٣٩٥	١,٧٠٩

١. إن الأرصدة المطلوبة من/ المطلوبة إلى جهات ذات علاقة لا تتضمن أي عمولات كما أنه ليست هناك أية شروط لإعادة سدادها.

٢. وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم م م ت ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩)/ ١٥٧ بتاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ (الموافق ٦ يناير ٢٠٠٨). لقد قرر المجلس بتخصيص مبلغ ١ مليار دولار أمريكي من الموارد المالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية لصالح المؤسسة، بحيث تقوم المؤسسة بدور المضارب نسبة لعقد المضاربة بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٤٢٩هـ (الموافق ١٨ مارس ٢٠٠٨).

٣. إن حصة المؤسسة في مكاسب أتعاب المضارب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي مقابل حصتها من الأرباح التي تتعلق بمعاملات تمويل بالمرابحة.

ج) تعويضات الإدارة العليا:

تتمثل التعويضات المدفوعة أو المستحقة للإدارة العليا نظير خدماتها كما يلي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
رواتب وبدلات أخرى قصيرة الأجل	١,٢٠٢	١,١٢٥

١٤ - رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة المدفوع كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
المصرح به: ٣٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
المصدر: ٧٥,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠
أسهم مصدرة غير مكتتب بها	(٣٣,٩٢٠)	(٣٣,٩٢٠)
رأس المال المكتتب به	٧١٦,٠٨٠	٧١٦,٠٨٠
علاوة رأس المال	٥٠٠	٥٠٠
رأس المال المكتتب مع العلاوة	٧١٦,٥٨٠	٧١٦,٥٨٠
رأس مال لم يتم استدعاؤه	(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)
رأس المال المطلوب	٧١٠,٥٨٠	٧١٠,٥٨٠
أقساط مستحقة غير مدفوعة	(١,٦١٢)	(٨,٤٥٢)
رأس المال المدفوع	٧٠٨,٩٦٨	٧٠٢,١٢٨

١٥ - مصاريف إدارية أخرى

تتكون المصاريف الإدارية الأخرى للسنة المنتهية في ذي الحجة من التالي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
استشارات وتسويق	٦٤٦	٦٢٢
مصاريف سفر	١,٠١٧	٩٦٣
خدمات دعم	٤٨١	٣٦٢
مصاريف اجتماعات	٢٢٧	٥٩٠
اتصالات واشتراكات	٧١٩	٦٨٧
ايجار المكتب	١,٢٨٠	١,٢٧٢
أخرى	٣٠٩	٥٩١
المجموع	٤,٦٧٩	٥,٠٨٧

١٦ - احتياطي عام

بموجب الفصل السادس من المادة رقم ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب أن يتم تحويل صافي الدخل السنوي للمؤسسة إلى الاحتياطي العام، بناءً على موافقة مجلس الإدارة، حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٢٥٪ من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي فائض في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاح للتوزيع على الدول الأعضاء.

١٧ - التزامات غير مدفوعة

بلغت الالتزامات غير المدفوعة كما في نهاية ذي الحجة ما يلي:

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
تمويل بالمرابحة	٤٥٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠

١٨ - أرباح ومصاريف محرمة شرعاً

بلغت الأرباح المحققة والمتراكمة من تعاملات محرمة شرعياً مبلغ ٨,٤ مليون دولار أمريكي كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ (١٤٣٥هـ: ٨,٣ مليون دولار أمريكي).

١٩ - الموجودات والمطلوبات المالية حسب فترات استحقاقها أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد

١٤٣٦ هـ	فترة استحقاق محددة				فترة استحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ شهور	٣ شهور إلى ١٢ شهر	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات		
الموجودات						
نقد وما يعادله	٢٨,٢٨٨	-	-	-	-	٢٨,٢٨٨
ودائع سلعية	١٧,٣٣٠	٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	-	-	٤٢,٣٣٠
تمويل بالمرابحة	٤٦,٥٥٧	٥٥٥,٦٩٨	٩٥,٥٤٩	-	-	٦٩٧,٨٠٤
استثمارات في صكوك	-	-	٩,٠٣٣	٨٩,٣٩٢	-	٩٨,٤٢٥
مطلوب من جهات ذات علاقة	١,٢٦٤	-	-	-	-	١,٢٦٤
مجموع الموجودات	٩٣,٤٣٩	٥٧٥,٦٩٨	١٠٩,٥٨٢	٨٩,٣٩٢	-	٨٦٨,١١١
المطلوبات						
مطلوب إلى جهات ذات علاقة	٣٩٥	-	-	-	-	٣٩٥
مجموع المطلوبات	٣٩٥	-	-	-	-	٣٩٥
الالتزامات غير المدفوعة	-	-	-	-	٤٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠

١٤٣٥ هـ	فترة استحقاق محددة				فترة استحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ شهور	٣ شهور إلى ١٢ شهر	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات		
الموجودات						
نقد وما يعادله	٢١٦,٨٨٨	-	-	-	-	٢١٦,٨٨٨
ودائع سلعية	-	٥,٠٠٠	-	-	-	٥,٠٠٠
تمويل بالمرابحة	٣٧٨,٧٢٥	١٣٥,٤٦٣	٥,٦٨١	-	-	٥١٩,٨٦٩
استثمارات في صكوك	-	-	٦٢,٩١٠	٣٦,٧٣٨	-	٩٩,٦٤٨
مطلوب من جهات ذات علاقة	٢٤٣	-	-	-	-	٢٤٣
مجموع الموجودات	٥٩٥,٨٥٦	١٤٠,٤٦٣	٦٨,٥٩١	٣٦,٧٣٨	-	٨٤١,٦٤٨
المطلوبات						
مطلوب إلى جهات ذات علاقة	١,٧٠٩	-	-	-	-	١,٧٠٩
مجموع المطلوبات	١,٧٠٩	-	-	-	-	١,٧٠٩
الالتزامات غير المدفوعة	-	-	-	-	٢٨٣,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠

٢٠- تركز الموجودات المالية

إن تحليل الموجودات المالية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

١٤٣٦هـ	نقد وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	تمويل بالمرابحة	استثمارات في صكوك	مطلوب من جهات ذات علاقة	المجموع
أذربيجان	-	-	٣,٢٢١	-	-	٣,٢٢١
بنجلاديش	-	-	٢٠٩,٢٣٢	-	-	٢٠٩,٢٣٢
بوركينا فاسو	-	-	١١,٩٥٣	-	-	١١,٩٥٣
جزر القمر	-	-	١٦,٣٠٩	-	-	١٦,٣٠٩
جيبوتي	-	-	٣٨,١٧٠	-	-	٣٨,١٧٠
مصر	-	-	١٩٨,٢٨٦	-	-	١٩٨,٢٨٦
غامبيا	-	-	٧,٤١٠	-	-	٧,٤١٠
إندونيسيا	-	-	-	١٩,٧٩٥	-	١٩,٧٩٥
الاردن	-	-	٥,٠٠٢	-	-	٥,٠٠٢
كازاخستان	-	-	٢,٣٠٠	-	-	٢,٣٠٠
ماليزيا	-	-	-	٧,٨٣٩	-	٧,٨٣٩
موريتانيا	-	-	١٢,٣٤٢	-	-	١٢,٣٤٢
نيجيريا	-	-	٢٥,٠٤٣	-	-	٢٥,٠٤٣
باكستان	-	-	٦٣,٤٧٧	-	-	٦٣,٤٧٧
المملكة العربية السعودية	٢,٨٢٨	٢٠,٠٠٠	١٧,٤٥٠	١٩,٢٦٢	١,٢٦٤	٦٠,٨٠٤
السنغال	-	-	٣,٠٣٩	-	-	٣,٠٣٩
طاجيكستان	-	-	١,٨٢٤	-	-	١,٨٢٤
توغو	-	-	٣,٨٢٢	-	-	٣,٨٢٢
تونس	-	-	٣,٣٠٢	-	-	٣,٣٠٢
تركيا	-	٥,٠٠٠	٦٨,٧٧٥	١٤,٦٢٩	-	٨٨,٤٠٤
الامارات العربية المتحدة	-	-	٦,٨٤٧	٣٦,٩٠٠	-	٤٣,٧٤٧
المملكة المتحدة	٢٥,٤٦٠	١٧,٣٣٠	-	-	-	٤٢,٧٩٠
الإجمالي	٢٨,٢٨٨	٤٢,٣٣٠	٦٩٧,٨٠٤	٩٨,٤٢٥	١,٢٦٤	٨٦٨,١١١

١٤٣٥هـ	نقد وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	تمويل بالمرابحة	استثمارات في صكوك	مطلوب من جهات ذات علاقة	المجموع
أذربيجان	-	-	١,٢١٣	-	-	١,٢١٣
البحرين	-	-	٢٦	-	-	٢٦
بنجلاديش	-	-	١٩١,٣٨٦	-	-	١٩١,٣٨٦
الكاميرون	-	-	٣,٩٨٨	-	-	٣,٩٨٨
ساحل العاج	-	-	١٥,٦٧٧	-	-	١٥,٦٧٧
مصر	-	-	١٢٢,٩٩٨	-	-	١٢٢,٩٩٨
غامبيا	-	-	٤,٩١٩	-	-	٤,٩١٩
إندونيسيا	-	-	-	١٥,٢٦٢	-	١٥,٢٦٢
الاردن	-	-	٨,٩٠٤	-	-	٨,٩٠٤
كازاخستان	-	-	١٧,٠٠٨	-	-	١٧,٠٠٨
الكويت	٣٠,٠٠٠			-	-	٣٠,٠٠٠
ماليزيا	-	-	-	٣,٠٥٢	-	٣,٠٥٢
مالي	-	-	٢,٧١٨	-	-	٢,٧١٨
موريتانيا	-	-	٧,٤٢٨	-	-	٧,٤٢٨
المغرب	-	-	-	٧,١٢٢	-	٧,١٢٢
باكستان	-	-	٥٩,٥٠٧	-	-	٥٩,٥٠٧
قطر	-	٥,٠٠٠	-	٣,٠٥٩	-	٨,٠٥٩
المملكة العربية السعودية	٢٨,٢٤٣	-	٢٤,١٠٢	٢٦,٤٨٦	٢٤٣	٧٩,٠٧٤
السنغال	-	-	٦,٠٢٥	-	-	٦,٠٢٥
توغو	-	-	١,٦٧٦	-	-	١,٦٧٦
تركيا	-	-	٥٠,٥٠٢	١٠,٠٧٣	-	٦٠,٥٧٥
الامارات العربية المتحدة	-	-	١,٧٩٢	٣٤,٥٩٤	-	٣٦,٣٨٦
المملكة المتحدة	١٥٨,٦٤٥	-	-	-	-	١٥٨,٦٤٥
الإجمالي	٢١٦,٨٨٨	٥,٠٠٠	٥١٩,٨٦٩	٩٩,٦٤٨	٢٤٣	٨٤١,٦٤٨

تظهر المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

٢١ - صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

	١٤٣٦هـ	١٤٣٥هـ
يورو	-	١٣
ريال سعودي	٢,٨٦٨	٤,٤٤٢

٢٢ - إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر للمؤسسة طبقاً للخطوط الارشادية في إدارة المخاطر لدى البنك الإسلامي للتنمية. كما يقوم البنك الإسلامي للتنمية ومن خلال قسم إدارة المخاطر ("القسم") بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن هذا القسم مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر ومناهجها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من المخاطر المنخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر الملازمة لأنشطتها. لقد أسست المؤسسة لجنة ادارة المخاطر والتي انيط بها مراجعة سياسة ادارة واجراءات وقواعد وتحديد إطار وقابلية ادارة المخاطر في المؤسسة وذلك بهدف التأكد من وجود رقابة مناسبة على كافة المخاطر الجوهرية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الأخر لخسارة مالية.

بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى مبلغ لمخاطر الائتمان الذي تتعرض له المؤسسة هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات المبينة في قائمة المركز المالي. إن الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تتمثل بشكل رئيسي في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة والاستثمارات في الصكوك التي يتم تغطيها بصورة رئيسية بالضمانات السيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقا لمعايير الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. تتم تغطية التمويل بالمرابحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء وضمانات بنوك تجارية صادرة من مؤسسات ذات تقييم مقبول من قبل المؤسسة بناءً على سياساتها. تتمتع المؤسسة بصفة الدائن المميز عند التمويل بالمرابحة، وهو ما يعطيها الأولوية على غيرها من الدائنين في حالة التخلف عن السداد مما يشكل حماية قوية ضد خسائر الائتمان.

تتضمن المخاطر الائتمانية خسائر محتملة من عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول والبنوك/ المؤسسات المالية، العملاء، إلخ.) في تسوية التزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات ائتمانية شاملة كجزء من إجمالي إطار عمل إدارة مخاطر الائتمان لتوفير توجيهات واضحة عن مختلف أنواع التمويل.

يتم تبليغ هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على حدود مخاطر الائتمان في إطار المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة السياسات، وتحديد سقف الائتمان، ورصد استثناءات الائتمان/ التعرض والمراجعة/ رصد المهام يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر والذي يسعى لضمان امتثال الإدارات المختصة بالأعمال بحدود الخطر التي وضعتها الإدارة ومجلس المديرين.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الائتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد أو مدين واحد ومجموعة مدينيين مرتبطين. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسة وضعت هيكل متطور للحدود، والذي يستند إلى القوة الائتمانية للمستفيد/ المدين.

إن تقييم أي تعرض يعتمد على استخدام أنظمة تقييم داخلي شامل لمختلف الأطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى دولها الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من وسائل للتخفيف من حدة المخاطر، لدى المؤسسة معايير تقييم شاملة للأطراف الأخرى وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لبلد المستفيد. تم وضع التوجيهات لرصد حدود تعرض الدول وذلك لحماية المؤسسة ضد مخاطر لا لزوم لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري أخذاً في الاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي، التطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء، ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

ب) مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق التالية:

١) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملات من إمكانية أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المحولة بالعملات الأجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق أدوات التحوط. تقوم المؤسسة بمراقبة مكونات موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل ارصدتها للحد من التعرض لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الجزء الأكبر من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة هي بالدولار الأمريكي وهي نفس العملة الوظيفية للمؤسسة. لا تقوم المؤسسة بعمليات الإتجار بالعملات الأجنبية.

٢) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة متطلبات التمويل اللازمة. للوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً وذلك عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما يعادله وودائع سلعية وتمويل بالمرابحة لها تواريخ استحقاق قصيرة الأجل من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً. تم عرض وضع السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة وذلك في إيضاح رقم ١٩.

٣) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من احتمال تأثير التغيرات في هوامش الأرباح على قيمة الأدوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على استثماراتها في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عائدات المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد، وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءاً على التعرض لأسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير، وكذلك التغيير المحدد الذي يحدث في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة التقرير. تم استخدام ٥٠ نقطة أساس عند تقديم التقارير الداخلية عن مخاطر أسعار العملات إلى الإدارات الرئيسية الداخلية وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الفائدة.

في تاريخ التقرير، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى/ أقل بما يعادل ٥٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي دخل المؤسسة وحقوق الأعضاء لن يتغير بشكل كبير.

ج) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف ذو دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع أطراف مستقلة. إن القيم العادلة لموجودات المؤسسة التشغيلية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية المقيدة في القوائم المالية. يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمارات المالية المدرجة في السوق على أساس أسعار السوق (المستوى -١). يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك على أساس المدخلات الأخرى من الأسعار المدرجة التي يتم ملاحظتها (المستوى -٢).

٢٣ - معلومات قطاعية

حددت الإدارة مجلس المديرين كصانع القرار التشغيلي حيث أن هذا الكيان هو المسئول عن اتخاذ القرارات الشاملة حول تخصيص الموارد التنموية في الدول الأعضاء. وللتأكد من توفير الموارد اللازمة لتمكينه من تحقيق أهدافه التنموية، فإن المؤسسة تشارك بنشاط في إدارة السيولة والخزانة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية كما هي معروضة في قائمة المركز المالي وتمول مركزياً من خلال رأس مال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معايير المحاسبة المالية رقم ٢٢ "التقارير القطاعية" حيث أن مجلس المديرين يراقب الأداء والمركز المالي للمؤسسة ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية، والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامج التنمية. كما أن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس المديرين لا تقدم معلومات مالية محددة فيما يتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية رقم ٢٢. ولقد تم تبيان التوزيع الجغرافي لموجودات المؤسسة في إيضاح ٢٠.

ملاحق

06

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية(IDBG)

تتكون مجموعة البنك من خمس مؤسسات هي: البنك الإسلامي للتنمية IDB، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب IRTI، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC.

المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية

يقع المقر الرئيس للبنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية، لكن البنك له أربعة مكاتب إقليمية في الرباط بالمغرب، وكولالمبور بماليزيا، وألماتي بكازاخستان، وداكار بالسنغال ومكاتب قطرية في تركيا (أنقرة ، اسطنبول) واندونيسيا ونيجيريا.

السنة المالية

السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية القمرية (هـ)، غير انه بداية من يوم 1 يناير 2016م ستصبح السنة المالية للبنك شمسية هجرية بداية من يوم 11 الجدي (الموافق 1 يناير)، وتنتهي في يوم 10 الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل عام)

الوحدة المحاسبية

الوحدة المحاسبية للبنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

اللغة

اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، بالإضافة إلى استخدام اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغتي عمل.

تأسيسه

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية أسست تطبيقاً لبيان العزم الذي أصدره مؤتمر وزراء مالية البلدان الإسلامية الذي عُقد في 21 رجب من عام 1394هـ (12 أغسطس 1974م) بمدينة جدة. وعُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م) وبدأ البنك الإسلامي للتنمية أنشطته رسمياً في 15 شوال 1395 هـ (20 أكتوبر 1975م).

الرؤية

يتطلّع "البنك الإسلاميّ للتنمية" إلى أن يكون، بحلول عام 1440هـ، بنكاً إنمائيّاً عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ؛ وأن يكون قد ساهم كثيراً في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

الرسالة

تتمثل في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، ولا سيما في المجالات ذات الأولويّة وهي: التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للشعوب.

العضوية

يضم البنك الإسلامي للتنمية حالياً 56 بلداً عضواً موزعاً بين مختلف مناطق العالم. والشروط الأساسية للانضمام إليه هي أن يكون البلد المرشح لذلك عضوا في منظمة التعاون الإسلامي OIC، وأن يسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك ويقبل ما قد يقرره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأس المال

وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين، على قرار الزيادة العامة الخامسة في رأس المال. وبموجب هذا القرار رُفع رأس المال المصرح به إلى 100 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه إلى 50 مليار دينار إسلامي. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقدا) من الزيادة العامة الرابعة لرأس المال. وفي نهاية عام 1436هـ بلغ رأس مال البنك 49،92 مليار دينار إسلامي.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب(IRTI)

تم تأسيسه عام 1401هـ (1981م) كذراع بحثية وتدريبية للبنك الإسلامي للتنمية. والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب كعضو داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تقع عليه مسؤولية تحويل المجموعة إلى منظمة قائمة على المعرفة ومن الطراز العالمي. وعليه تقع مسؤولية دعم التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية الشاملة والدينامية والتي تدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء. ويقوم المعهد بدراسات تطبيقية وأخرى تتعلق بالسياسات بالإضافة إلى بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي. ويهدف المعهد إلى أن يصبح مركزا عالميا للاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي وذلك طبقا لرؤيته الجديدة. www.irti.org

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1415هـ (1994) من قبل البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتكون مؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتهدف هذه المؤسسة إلى (1) المساعدة على زيادة نطاق المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، و(2) تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء، و(3) توفير خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

وتحقق المؤسسة هذه الأهداف من خلال توفير أدوات مناسبة ومطابقة للشريعة الإسلامية لتقديم خدمات الائتمان والتأمين وإعادة التأمين. www.iciec.com

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عام 1420هـ (1999م) كمؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقد بدأت المؤسسة عملها في السادس من ربيع ثاني عام 1421هـ (8 يوليو 2000). إن مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي أن تلعب دورا تكميليا لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية من خلال توفير ونشر الخدمات المالية والتمويلية لمشاريع القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في الدول الأعضاء.

والأهداف الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي: (1) دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويلات التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص بما يتماشى مع مبادئ الشريعة، و(2) توفير المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة من أجل تشجيع تأسيس وتوسعة وتحديث القطاع الخاص. www.icd-idb.com

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
رأس المال المكتتب والمطلوب دفعه والمدفوع اعتباراً من 1436/12/30هـ (2015/10/13)
(التسلسل طبقا لرأس المال المكتتب)

(عدد الأسهم)

م	الأعضاء	رأس المال المكتتب	نسبة رأس المال المكتتب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	رأس المال المدفوع	نسبة رأس المال المدفوع
1	البنك الإسلامي للتنمية	26,637	33.251 %	26,637	37.355 %	26,637	37.625 %
2	المملكة العربية السعودية	12,000	14.980 %	12,000	16.828 %	12,000	16.950 %
3	إيران	8,692	10.850 %	192	0.269 %	192	0.271 %
4	الصندوق السعودي للتنمية، السعودية	5,000	6.242 %	5,000	7.012 %	5,000	7.063 %
5	الكويت	4,000	4.993 %	4,000	5.609 %	4,000	5.650 %
6	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	3,000	3.745 %	3,000	4.207 %	3,000	4.238 %
7	تركيا	2,915	3.639 %	2,915	4.088 %	2,915	4.117 %
8	ماليزيا	2,898	3.618 %	2,898	4.064 %	2,898	4.093 %
9	بنك تنمية الصادرات، إيران	2,500	3.121 %	2,500	3.506 %	2,486	3.511 %
10	مصر	1,273	1.589 %	1,273	1.785 %	1,273	1.798 %
11	نيجيريا	1,000	1.248 %	1,000	1.402 %	670	0.946 %
12	قطر	1,000	1.248 %	1,000	1.402 %	1,000	1.413 %
13	العراق	850	1.061 %	567	0.795 %	567	0.801 %
14	باكستان	843	1.052 %	843	1.182 %	843	1.191 %
15	بنك البركة الإسلامي، البحرين	818	1.021 %	818	1.147 %	818	1.155 %
16	الجزائر	608	0.759 %	608	0.853 %	608	0.859 %
17	بنك فيصل الإسلامي المصري	592	0.739 %	592	0.830 %	592	0.836 %
18	بروناي دار السلام	582	0.727 %	582	0.816 %	582	0.822 %
19	تونس	560	0.699 %	560	0.785 %	560	0.791 %
20	المغرب	510	0.637 %	510	0.715 %	510	0.720 %
21	بنك ميلات، إيران	500	0.624 %	500	0.701 %	500	0.706 %
22	إندونيسيا	206	0.257 %	206	0.289 %	206	0.291 %
23	بنجلاديش	202	0.252 %	202	0.283 %	202	0.285 %
24	البحرين	185	0.231 %	185	0.259 %	185	0.261 %
25	سوريا	185	0.231 %	185	0.259 %	185	0.261 %
26	فلسطين	184	0.230 %	184	0.258 %	184	0.260 %
27	الإمارات العربية المتحدة	184	0.230 %	184	0.258 %	184	0.260 %
28	شركة البركة الإسلامية، لندن	161	0.201 %	161	0.226 %	161	0.227 %
29	ليبيا	139	0.174 %	139	0.195 %	139	0.196 %
30	الأردن	130	0.162 %	130	0.182 %	130	0.184 %
31	البنك الإسلامي الأردني	118	0.147 %	118	0.165 %	118	0.167 %
32	بنك كشاورزي، إيران	100	0.125 %	100	0.140 %	100	0.141 %
33	بنك ملي ايران	100	0.125 %	100	0.140 %	100	0.141 %
34	بنك الصناعة والتعدين، إيران	100	0.125 %	100	0.140 %	100	0.141 %
35	بنك اقتصاد نوين (إي إن)، إيران	100	0.125 %	100	0.140 %	100	0.141 %
36	موريتانيا	100	0.125 %	100	0.140 %	33	0.047 %
37	اليمن	100	0.125 %	100	0.140 %	99	0.140 %
38	السودان	77	0.096 %	77	0.108 %	77	0.109 %
39	بوركينا فاسو	75	0.094 %	75	0.105 %	75	0.106 %
40	الصومال	72	0.090 %	72	0.101 %	72	0.102 %
41	ساحل العاج	70	0.087 %	70	0.098 %	70	0.099 %
42	بنك البركة التركي للمشاركة	69	0.086 %	69	0.097 %	69	0.097 %
43	لبنان	61	0.076 %	61	0.086 %	61	0.086 %
44	موزمبيق	60	0.075 %	60	0.084 %	60	0.085 %
45	بنك البركة، تونس	53	0.066 %	53	0.074 %	53	0.075 %
46	أذربيجان	50	0.062 %	33	0.047 %	33	0.047 %
47	بنك تجارت، إيران	50	0.062 %	50	0.070 %	50	0.071 %
48	بنين	50	0.062 %	50	0.070 %	50	0.071 %
49	جيبوتي	50	0.062 %	50	0.070 %	-	0.000 %
50	غامبيا	50	0.062 %	50	0.070 %	50	0.071 %
51	النيجر	50	0.062 %	50	0.070 %	-	0.000 %
52	أوغندا	49	0.061 %	49	0.069 %	49	0.069 %
53	السنغال	48	0.060 %	48	0.067 %	48	0.068 %
54	بنك النيل للتجارة والتنمية، السودان	26	0.032 %	26	0.036 %	26	0.037 %
55	البنك الاسلامي السوداني، السودان	26	0.032 %	26	0.036 %	26	0.037 %
56	بنك التضامن الاسلامي السودان	26	0.032 %	26	0.036 %	26	0.037 %
57	الجابون	22	0.027 %	22	0.031 %	22	0.031 %
58	الكاميرون	2	0.002 %	2	0.003 %	2	0.003 %
	الإجمالي	80,108	100.000 %	71,308	100.000 %	70,796	100.000 %

بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

ملحق 3

1 **أذربيجان**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 330
القطاع: القطاع الصناعي
السلع: الصلب الخردة، والحديد الإسفنجي

2 **بنجلاديش**
عدد العمليات: 6
التمويل (بملايين الدولارات): 1,000
القطاع: الطاقة
السلع: المنتجات النفطية المكررة و النفط الخام

3 **بنين**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 30
القطاع: الزراعة
السلع: المدخلات الزراعية، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، ومبيدات الحشائش

4 **بوركينا فاسو**
عدد العمليات: 2
التمويل (بملايين الدولارات): 153.5
القطاع: الزراعة والطاقة
السلع: القطن، المنتجات البترولية

5 **الكاميرون**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 91.3
القطاع: الزراعة
السلع: المدخلات الزراعية (الأسمدة، المبيدات، إلخ)، بذرة القطن

6 **جزر القمر**
عدد العمليات: 3
التمويل (بملايين الدولارات): 60
القطاع: الطاقة
السلع: المنتجات البترولية وبذور القطن

7 **ساحل العاج**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 44
القطاع: الزراعة
السلع: المدخلات الزراعية

8 **جيبوتي**
عدد العمليات: 4
التمويل (بملايين الدولارات): 120
القطاع: الطاقة
السلع: المنتجات البترولية

9 **مصر**
عدد العمليات: 7
التمويل (بملايين الدولارات): 1,76
القطاع: الطاقة
السلع: النفط الخام، البترول والمنتجات البترولية الغاز الطبيعي المسال

10 **غامبيا**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 45
القطاع: الطاقة
السلع: المنتجات البترولية

11 **إندونيسيا**
عدد العمليات: 3
التمويل (بملايين الدولارات): 129
القطاع: الزراعة
السلع: الماشية السكر الخام والمكرر

12 **الأردن**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 150
القطاع: الطاقة
السلع: الغاز الطبيعي المسال

13 **كازاخستان**
عدد العمليات: 2
التمويل (بملايين الدولارات): 125
القطاع: الزراعة
السلع: القمح، الحبوب، الأرز

14 **كينيا**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 10
القطاع: الطاقة
السلع: المنتجات البترولية المكررة

15 **مالي**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 24
القطاع: الطاقة
السلع: المنتجات البترولية

16 **موريتانيا**
عدد العمليات: 2
التمويل (بملايين الدولارات): 85
القطاع: الزراعة والطاقة
السلع: القمح، السكر، النفط والغاز

17 **موزمبيق**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 5
القطاع: أخرى
السلع: جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

18 **نيجيريا**
عدد العمليات: 2
التمويل (بملايين الدولارات): 55
القطاع: أخرى
السلع: جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

19 **باكستان**
عدد العمليات: 2
التمويل (بملايين الدولارات): 1,000
القطاع: الطاقة
السلع: النفط الخام، والمنتجات البترولية

20 **المملكة العربية السعودية**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 12
القطاع: القطاع الصناعي
السلع: الشاحنات، المعدات الثقيلة وقطع الغيار

21 **السنغال**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 60
القطاع: الطاقة
السلع: المنتجات البترولية المكررة

22 **سيراليون**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 10
القطاع: الطاقة
السلع: المنتجات البترولية

23 **سورينام**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 30
القطاع: الطاقة
السلع: النفط والغاز

24 **طاجكستان**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 10
القطاع: الزراعة
السلع: البترول، القمح، السكر

25 **توجو**
عدد العمليات: 2
التمويل (بملايين الدولارات): 62
القطاع: الطاقة، أخرى
السلع: المنتجات البترولية المكررة، جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

26 **تركيا**
عدد العمليات: 11
التمويل (بملايين الدولارات): 935
القطاع: الزراعة، أخرى
السلع: الحبوب، الأرز، القمح، فول الصويا، القطن، السكر، المنتجات الغذائية والمواد الخام جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

27 **الإمارات العربية المتحدة**
عدد العمليات: 1
التمويل (بملايين الدولارات): 11
القطاع: تكنولوجيا المعلومات
السلع: منتجات ومكونات أجهزة الحاسب الآلي

إجمالي عدد العمليات: 61
إجمالي المبلغ (بملايين الدولارات): **6,047**

- آسيا / رابطة الدول المستقلة
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفريقيا / جنوب الصحراء
- امريكا الجنوبية

ملحق 4 – العمليات التجارية المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمو في عام 1436 هـ (بملايين الدولارات)

م	البلد	عدد العمليات	المبلغ (بملايين الدولارات)
2	أذربيجان	1	330
3	بنجلاديش	6	1,000
4	بنين	1	30
5	بوركينا فاسو	2	153.50
7	جزر القمر	3	60
8	جيبوتي	4	120
9	غامبيا	1	45
14	مالي	1	24
15	موريتانيا	2	85
16	موزمبيق	1	5
19	السنغال	1	60
20	سيراليون	1	10
23	طاجكستان	1	10
24	توجو	2	62
إجمالي العمليات		**27**	**1,994.5**

ملحق 5 – العمليات التجارية المعتمدة مقسمة تبعا لأنواع السلع (بملايين الدولارات)

	السلعة	التمويل (بملايين الدولارات)
	البترول	4,486.00
	الحبوب والبذور الزيتية	439.00
	القطن	169.15
	السكر	120.00
	الأسمدة	75.65
	معادن أخرى	50.00
	معادن	30.00
	ماكينات ومعدات	23.00
	منتجات غذائية أخرى	10.00
	أخرى	644.00
إجمالي العمليات		**6,047**

أفضل مؤسسة إسلامية لتمويل التجارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أفضل مؤسسة مالية تنموية في الشرق الأوسط

صفقة العام:
تمويل بمبلغ 120 مليون دولار لصالح شركة البترول المملوكة لدولة جيبوتي.

تمويل بمبلغ91 مليون دولار لصالح شركة سوفيتكس في بوركينا فاسو.

مرابحة جماعية:
بقيمة 25 مليون دولار أمريكي لصالح تركيا

مرابحة جماعية:
بقيمة 25 مليون دولار أمريكي لصالح تركيا

أفضل المؤسسات المالية الاسلامية في العالم 2016

المكتب الرئيسي - المملكة العربية السعودية

P.O. Box 55335, Jeddah 21534,
Kingdom of Saudi Arabia.
هاتف: +966126468364
هاتف: +966126371064

المكاتب الرئيسية

مكتب تركيا - اسطنبول

Beybi Giz Plaza Dereboyu Cad. Meydan Sok.
No:1 Kat:31 Daire:122, Maslak, Sariyer,
Istanbul, Turkey
هاتف: +902122348100
فاكس: +902122348153

مكتب بنجلاديش - داكا

IDB Bhaban (10th Floor), E/8-A, Rokeya
Sharani, Sher-e Bangla Nagar, Dhaka-1207,
Bangladesh
هاتف: +80029183460

مكتب إندونيسيا - جاكارتا

35C, Office 8. Lot 28 SCBD
JI.Jend. Sudirman Kav 52/53
Senopati, Jakarta 12190
هاتف: +622129333468
فاكس: +622129333464

مكتب السنغال - داكار

ITFC - IDB Group
boulevard de la République 18
BP 6253 Dakar - Étoile -Sénégal
هاتف: +221338891144

هاتف: 8364 646 12 966+
فاكس: 1064 637 12 966+

ص.ب: 55335 جدة: 21534
المملكة العربية السعودية

www.itfc-idb.org